برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 6-2011/6/9

ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي، 2011

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات المجلس التي ينبغي على الأمانة أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي. ووفقاً لطلب المجلس في دورته السنوية لعام 2010، ترد القرارات والتوصيات التي انبثقت عن الدورة في الملحق الأول لهذه الوثيقة.

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2011/17
17 November 2011
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي
في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

المحتويات

		الصفحة
القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة		
2011/EB.A/1	ملاحظات افتتاحية من المديرة التنفيذية	1
التقارير السنوية		
2011/EB.A/2	تقرير الأداء السنوي لعام 2010	3
قضايا السياسات		
2011/EB.A/3	تحديث عن تنفيذ سياسة البرنامج بشأن القسائم والتحويلات النقدية	4
2011/EB.A/4	وضع السياسات في البرنامج	6
2011/EB.A/5	إطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير	7
2011/EB.A/6	معلومات محدَّثة عن تصدي البرنامج لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز	7
2011/EB.A/7	تغيُّر المناخ والجوع: نحو سياسة لبرنامج الأغذية العالمي بشأن تغيُّر المناخ	8
2011/EB.A/8	تحديث عن تنفيذ سياسة التغذية المدرسية في البرنامج	8
مسائل الموارد والمالية والميزانية		
2011/EB.A/9	الكشوف المالية السنوية المراجعة، 2010	10
2011/EB.A/10	استعراض دورة خطة الإدارة	11
2011/EB.A/11	التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات	11
2011/EB.A/12	تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي	12
2011/EB.A/13	تقرير المفتش العام	12
2011/EB.A/14	التحديث الخامس بشأن خطة البرنامج للإدارة (2010-2011)	13
2011/EB.A/15	تحديث عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن عمليات البرنامج في الصومال	14
تقارير التقييم		
2011/EB.A/16	تقرير التقييم السنوي لعام 2010، ورد الإدارة عليه	15
2011/EB.A/17	تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لدور البرنامج في الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، ورد الإدارة عليه	16
العروض الإقليمية		17
الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		
2011/EB.A/18	مشاريع البرامج القطرية – هندوراس 200240 (2012-2016)	19

الصفحة

الحافظة الإقليمية لآسيا

2011/EB.A/19 مشاريع البرامج القطرية – بنغلاديش 200243 (2012-2016) 20

2011/EB.A/20 مشاريع البرامج القطرية – إندونيسيا 200245 (2012-2015) 21

2011/EB.A/21 مشاريع البرامج القطرية – جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 200242 (2012-2015) 22

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

2011/EB.A/24 تقرير موجز عن تقييم أثر التغذية المدرسية في غامبيا، ورد الإدارة عليه 22

2011/EB.A/25 مشاريع البرامج القطرية – موريتانيا 200251 (2012-2016) 23

2011/EB.A/26 مشاريع البرامج القطرية – غانا 200247 (2012-2016) 24

2011/EB.A/27 مشاريع البرامج القطرية – السنغال 200249 (2012-2016) 25

2011/EB.A/28 الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية – البرنامج القطري لمالي 105830 (2008-2012) 25

2011/EB.A/29 العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – النيجر 200051 26

الحافظة الإقليمية لشرق ووسط أفريقيا

2011/EB.A/30 تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لرواندا، ورد الإدارة عليه 27

2011/EB.A/31 مشاريع البرامج القطرية – إثيوبيا 200253 (2012-2015) 28

2011/EB.A/32 العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – كينيا 200174 29

2011/EB.A/33 الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – إثيوبيا 106650 30

مسائل أخرى

2011/EB.A/35 تقرير عن الزيارة الميدانية التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي لجمهورية الفلبين 30

تعيين أو إعادة تعيين المدير التنفيذي

استبدال رئيس المجلس

الملاحق

الملحق الأول القرارات والتوصيات 32

الملحق الثاني جدول الأعمال 41

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

ملاحظات افتتاحية من المديرة التنفيذية (2011/EB.A/1)

1- استهلت المديرة التنفيذية ملاحظاتها بتسليط الضوء على القدرة المؤسسية **للبرنامج** على التكيُّف والتحسن وأشارت إلى قوة **البرنامج** وهو يشارف على الذكرى الخمسين لإنشائه. وفي معرض مناقشة التعاون والعمل المشترك مع المجلس، تحدثت المديرة التنفيذية أولاً عن اعتزام **البرنامج** الأخذ بأفضل الممارسات من خلال ثقافة التعلم والالتزام بالتحسين. وأوردت المديرة التنفيذية في هذا الصدد عدة أمثلة بدأتها بالشفافية. وحول هذا الموضوع أشارت المديرة التنفيذية إلى جلسات ترتيب الأولويات وجلسات الإحاطة الفصلية بشأن العمليات والحلقات الدراسية المالية في العمل مع المجلس طيلة دورة إدارة المشروعات بأسرها ومكان الصدارة الذي يحتله **البرنامج** بين صناديق وبرامج الأمم المتحدة من حيث الشفافية.

2- وتحدثت المديرة التنفيذية بعد ذلك عن الإدارة المالية وإدارة المخاطر، وأشارت إلى أن مجلس الإدارة التنفيذية بدأ بالفعل في ترشيد صنع القرار في المنظمة؛ وعقدت المشاورة الأولى في نيروبي حول المساعدة الإنسانية والمخاطر في الصومال؛ وأضافت أن قيام **البرنامج** بتطبيق وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في وقت قياسي عزز قدرته على إعداد معلومات مالية دقيقة وفي الوقت المناسب. وأما المجال الأخير الذي أشارت إليه المديرة التنفيذية في مناقشتها للتحسينات الداخلية فهو إدارة النتائج. وأكدت المديرة التنفيذية مجدداً التزام **البرنامج** بقياس الأداء من حيث الحصائل البشرية الحقيقية، وأشارت إلى التقديرات القوية التي حصل عليها **البرنامج** في استعراض المعونة المتعددة الأطراف الذي أجرته إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. وناقشت المديرة التنفيذية أيضاً الجُهد المشترك بين **البرنامج** ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للمبادرة بدراسة من أجل تحسين نهج موحد في طريقة الإبلاغ عن النتائج في الأمم المتحدة.

3- وتحوَّلت المديرة التنفيذية بعد ذلك من عمليات الإدارة الداخلية إلى العمليات الميدانية حيث ناقشت إجراءات **البرنامج** للأخذ بالدروس المستفادة من الأزمات في هايتي وباكستان ومنطقة الساحل في النهوض بقدرات الاستجابة للطوارئ من خلال برنامج تعزيز التأهب والاستجابة بالإضافة إلى التزام **البرنامج** بتحسين البرامج المبتكرة من قبيل النقد والقسائم والشراء من أجل التقدم.

4- وأكدت المديرة التنفيذية في معرض إشارتها إلى الميزانيات المحدودة في الكثير من بلدان العالم أهمية تعظيم الأثر على المستفيدين. وتناولت المديرة التنفيذية في البداية إجراءات **البرنامج** للقيام بدور سبّاق في تنفيذ تدابير رئيسية لتحقيق كفاءة التكلفة، مثل تجميد التعيين وشراء المعدات، وإنشاء فريق شراء مشترك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل تحقيق وفورات الحجم، وتعزيز إدارة العملات الأجنبية، وأشارت إلى أن **البرنامج** يعمل مع المجلس لمعالجة الجوانب الرئيسية لعملية ترتيب الأولويات. وأعربت المديرة التنفيذية عن شكرها لكل المانحين الذين قدموا تمويلاً حيوياً لعمليات **البرنامج** في بيئة محفوفة بتحديات كبيرة، بما في ذلك الدول الاثنتين والعشرين التي قدَّمت أموالاً نقدية مرنة متعددة الأطراف.

5- وذكرت المديرة التنفيذية في أثناء مناقشة تركيز **البرنامج** على العمل من أجل تحقيق النتائج مثالين لأدوات **البرنامج** المستخدمة في معالجة الجوع وسوء التغذية وكسر حلقة التبعية، وهما أولاً مخازن الغلال المجتمعية في الكاميرون لمساعدة السكان الأشد ضعفاً على بناء القدرة على مواجهة التقلبات المزمنة في الجوع، وثانياً العمل مع صغار المزارعين

في جنوب السودان من خلال أنشطة الشراء من أجل التقدم لدمج الإنعاش والاكتفاء الغذائي الذاتي في الخطط الأوَّلية **للبرنامج**. وأضافت أن **البرنامج** وسَّع أيضاً عمله مع الشركاء على الصعيدين العالمي والمحلي للاستفادة من خبرتهم ودرايتهم وقدرتهم على الوصول إلى المستفيدين من أجل العمل معاً على نحو استباقي لترويج حلول النُظم من خلال آليات مثل العمل مع مجموعة العشرين في احتياطيات أغذية الطوارئ، ومع مفوضية الاتحاد الأفريقي في مبادرة "القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر". وقدَّمت المديرة التنفيذية أيضاً إحاطة تضمَّنت آخر التطورات بشأن الدور القيادي **للبرنامج** في نظام المجموعات، وهي مجموعة الأمن الغذائي، ومجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ، ومجموعة اللوجستيات.

6- وأثنت المديرة التنفيذية ثناءً حاراً على التزام موظفي **البرنامج** وأعربت عن أسفها للعنف الذي راح ضحيته العديد من الضحايا. واختتمت المديرة التنفيذية ملاحظاتها معربة عن اعترافها بأهمية عمل السفير العالمي لمكافحة الجوع، السيد Peter Bakker، وأشارت إلى الدعم السخي المقدَّم من شركة TNT لعمليات **البرنامج** في شتى أنحاء المعمورة.

7- ولفت السيد Peter Bakker، سفير **البرنامج** لمكافحة الجوع، الانتباه إلى التغيُّرات الإيجابية في المواقف إزاء الشراكات مع منظمات القطاع الخاص، وأشار إلى أن شركة TNT التي كان يعمل رئيساً تنفيذياً لها، تدعم **البرنامج** منذ عام 2003 بالأموال النقدية والمساهمات العينية والتأييد وأشاد بتفاني وشجاعة موظفي **البرنامج** العاملين في ظروف صعبة ومحفوفة بالأخطار في كثير من الأحيان.

8- وسوف يخصص السيد Bakker ستة أشهر من وقته **للبرنامج** للجمع بين كبريات منظمات القطاع الخاص من أجل معالجة قضايا الجوع والتغذية، وسوف يشمل ذلك دعم اقتراح مجموعة العشرين بشأن احتياطيات الأغذية. ودعا السيد Bakker المجلس إلى مواصلة دعمه للتمويل المرن والمستدام من أجل مساعدة **البرنامج** على الوصول إلى أشد الضعفاء في الوقت المناسب.

9- ورحَّب المجلس بمداخلات المديرة التنفيذية والسيد Bakker وأعرب عن تعازيه في الموظفين الذين لقوا حتفهم وهم يؤدون واجبهم، وأثنى بالإجماع على شجاعة والتزام موظفي **البرنامج** والشركاء. ولفت أعضاء المجلس الاهتمام إلى الحاجة المستمرة إلى تعزيز قاعدة مانحي **البرنامج** وتشجيع التمويل المتعددة الأطراف من أجل تحقيق أقصى مستوى ممكن من الفعالية والكفاءة؛ وأكد مجدداً الحاجة إلى مواصلة تكوين شراكات تشغيلية. ورحَّب أعضاء المجلس باقتراح السيد Bakker بشأن تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص ولفتوا الانتباه إلى الحاجة إلى زيادة القدرات الوطنية وإمساك الحكومات بزمام الملكية؛ وشجعوا أيضاً برامج التحويلات النقدية والقسائم. ووجه عدد من أعضاء المجلس الاهتمام إلى قرارات بلدانهم بشأن تقديم تمويل مرن متعدد الأطراف ومتعدد السنوات لتعظيم كفاءة **البرنامج** في أداء ولايته المزدوجة.

10- ولفت أعضاء المجلس الاهتمام إلى الحاجة إلى مواءمة التدخلات مع الحالة المستجدة في شمال أفريقيا والشرق الأدنى، ولا سيما شبكات الأمان الاجتماعي؛ وأشار أعضاء المجلس إلى أن نقص التمويل الحالي يعرقل التقدم، وحثوا المانحين على إعطاء الأولوية لتمويل تلك الاحتياجات ودعم وضع سياسات جديدة. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن ترحيبهم على وجه الخصوص بالإحاطات الفصلية بشأن المخاطر التشغيلية، وأشاروا إلى الحاجة إلى تحقيق التوازن بين تلافي المخاطر وحاجة **البرنامج** إلى العمل في مناطق خطرة من أجل الوصول إلى الفئات الأشد ضعفا.

11- وأقر المجلس تركيز **البرنامج** على التغذية والنُهج القائمة على تقديم أموال نقدية، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز التعليم ورفع مستوى الدخل، وأثنى على دوره القيادي في مجموعة الأمن الغذائي ومجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ.

وأشار أعضاء المجلس أيضاً إلى أن ازدياد احتياجات الطوارئ يتطلب تقديم المزيد من الموارد إلى **البرنامج** لإيجاد أدوات مبتكرة ومتنوعة للتصدي لانعدام الأمن الغذائي الطارئ والمزمن وتحسين إدارة المخاطر.

12- ولاقى التحول إلى المساعدة الغذائية استحساناً من العديد من الأعضاء الذين أوصوا **البرنامج** بالعمل لتعزيز سياساته بغرض تعظيم كفاءة وقيمة الأموال، وذلك مثلاً من خلال اتفاقات التوأمة التي تشجع بدورها على زيادة المساهمات.

13- ونوَّه أعضاء المجلس مع الموافقة بالاتصالات المعززة مع الأمانة حول قضايا السياسات وترتيب الأولويات والمسائل المالية ملاحظين أن خبرة **البرنامج** في رسم خرائط هشاشة الأوضاع، وعمليات السوق، وشراء الأغذية، والتدخلات التغذوية، مهمة للعمل الإنساني العالمي. وأشار الأعضاء إلى أنهم يشعرون بالتشجيع لأن **البرنامج** رغم ذلك يواصل إعطاء الأولوية للتعلم من أجل تحقيق المستوى الأمثل لعملياته وتطوير دوره في بناء القدرات وتحفيز التغيير.

14- ولاحظ أعضاء المجلس أن استعراض الوكالات المتعددة الأطراف الذي أجرته إدارة التعاون الدولي في المملكة المتحدة ركّز على تحسين الاتساق في تقديم المساعدة وزيادة المساءلة واحتواء التكاليف وتعظيم الشفافية. وأضاف الأعضاء أنه لا بد **للبرنامج** من العمل من أجل تعزيز إدارة المخاطر بين شركائه وتحسين تعريفه للمخاطر واستعداده لتحملها.

15- ورداً على ذلك، أعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها لاعتراف المجلس بتفاني موظفي **البرنامج**. ولاحظت أيضاً أن عمل **البرنامج** في ترتيب الأولويات وزيادة الشفافية يتماشى مع توصيات المجلس في دوراته السابقة. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن عمل **البرنامج** في شمال أفريقيا يستند إلى التعاون مع العديد من الشركاء وأن شراكته المتطورة مع القطاع الخاص تقوم على زيادة الثقة. وقالت إن الدور القيادي الذي يقوم به **البرنامج** في نظام المجموعات أفضى إلى تعزيز الموثوقية والفعالية في تقديم الدعم الإنساني الذي شمل مشروعات للمساعدة الغذائية المباشرة ومشروعات قائمة على الأموال النقدية. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن **البرنامج** عليه أن يحقق توازناً بين تجنُّب المخاطر والحفاظ على حضوره في الحالات المحفوفة بالتحديات. وأعربت المديرة التنفيذية مرة أخرى عن امتنانها لزيادة نسبة التزامات التمويل المتعدد الأطراف والمتعدد السنوات غير المشروط الذي يوفَّر موارد يمكن التنبؤ بها، ويتيح **للبرنامج** مرونة أكبر في الاستجابة.

16- ووجّه السيد Bakker شكره للمجلس على تعليقاته، وأشار إلى التوصيات المتعلقة باستخدام القدرات المحلية في تلبية الاحتياجات الطارئة والمزمنة والعمل مع الحكومات في تعبئة دعم القطاع الخاص **للبرنامج**. ولاحظ السيد Bakker أيضاً أن المهارات والكفاءات المؤكدة التي يتمتع بها **البرنامج** في مجالات من قبيل اللوجستيات وتقدير هشاشة الأوضاع تجعله شريكاً مثالياً لمنظمات القطاع الخاص الساعية إلى دعم التدخلات العالمية لمكافحة الجوع.

التقارير السنوية

تقرير الأداء السنوي لعام 2010 (2011/EB.A/2)

17- بيَّنت الأمانة الشكل الجديد لتقرير الأداء السنوي لعام 2010 الذي يتناول بالتحليل أداء **البرنامج** بتعمق أكثر من التقارير السابقة. وهذا التقرير الذي يشكل أداة المساءلة الرئيسية في **البرنامج** وآلية الرقابة الرئيسية للمجلس يتناول بالتفصيل التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخمسة. ويتضمن التقرير الذي أُعد بعد مشاورات موسَّعة على كل مستويات **البرنامج** معلومات شاملة بما يتفق تماماً مع إطار النتائج الاستراتيجية وأبعاد نتائج الإدارة. وأشارت الأمانة

إلى إدخال نموذج جديد للإبلاغ من أجل بلورة تصور لإنشاء نظام لإدارة الأداء في **البرنامج**. واستخدِم هيكل بنائي لتوضيح الركائز الخمس التي تمثل الأهداف الاستراتيجية وتستند إلى الأسس التي أرستها أبعاد نتائج الإدارة.

18- وبعد الموافقة على تقرير الأداء السنوي لعام 2010 والترحيب بشكله المحسَّن الجديد، وجَّه المجلس شكره إلى الأمانة على تقديم أداة متميِّزة للتعلم، وأشار إلى فوائد استخدام أُطر مظللة. وفي حين أن عملية جمع البيانات نفسها لا تزال تشكل تحدياً فقد حث **البرنامج** على تكثيف جهوده في الإبلاغ عن النتائج المتعلقة بحصائل الحماية والتمايُز بين الجنسين واستخدام أرقام مفصلة عن الأطفال دون الثانية ودون الخامسة من العمر، والنساء الحوامل والمرضعات. وأشار المجلس إلى أن التقرير ينبغي أن يستخدم أيضاً كمنطلق لتحديد المزايا النسبية **للبرنامج** في منظومة الأمم المتحدة.

19- وأشار المجلس إلى التقدم غير المتوازن في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخمسة نتيجة لعدم كفاية البيانات والبطء الملحوظ في التقدم نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي 5. وأضاف أنه لا بد من وضع استراتيجيات لتسليم المسؤولية من خلال أداة لتقييم تنمية القدرات من أجل تعزيز القدرات الحكومية على تنفيذ حلول لمكافحة الجوع. وفي إطار الهدف الاستراتيجي 4، تواجه المؤشرات تحدي مواصلة إحراز تقدم في الوقت الذي تحقق فيه التدخلات تقدماً بالفعل في معالجة الحصائل. وساد توافق عام في الآراء حول الحاجة إلى زيادة ترتيب الأولويات وضرورة اشتراك المجلس فيها بدور أكبر، وزيادة التأكيد على المساواة بين الجنسين وحتمية المرونة عند تعبئة التمويل. وينبغي تحسين شكل ومحتوى تقارير المشروعات الموحَّدة لزيادة اتصالها بتقرير الأداء السنوي. واتفق أعضاء المجلس على الحاجة إلى الحد من المخاطر في سياق الحيز الإنساني. وأعرب العديد من الأعضاء عن ارتياحهم للشراكة المتزايدة مع المنظمات غير الحكومية والبلدان الناشئة والمنظمات الدولية الأخرى والجهات المانحة الخاصة، وإن كان يلزم بذل المزيد من الجهود. وطلب الأعضاء معلومات أكثر عن الأخلاقيات، واقترحوا وضع النسخة الكاملة غير المحررة من تقرير مكتب الأخلاقيات كملحق في تقرير الأداء السنوي. وأعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء العدد الكبير من الصناديق الاستئمانية وطلبوا معلومات عن مصدرها. وفي حين أن تحسين البيانات وجمعها أساسي لصنع القرار، ينبغي **للبرنامج** عدم تحديد أرقام قبل البدء في مهمته لاستئصال الجوع.

20- ووجهت الأمانة شكرها إلى المجلس على ما قدمه من تشجيع وتعهده بالنظر في الاقتراحات، وأقرت بالحاجة إلى التعبير بشكل أفضل عن التقدم المحرز في أداء **البرنامج** باستخدام بيانات مفصَّلة عن المستفيدين من النساء والأطفال وإدراج النتائج المتعلقة بحصائل المساواة بين الجنسين. وأشارت إلى أن التقرير الكامل لمكتب الأخلاقيات سيدرج في تقارير الأداء السنوية المقبلة. وأضافت الأمانة أن الإبلاغ المحدود عن نتائج مؤشرات الهدف الاستراتيجي 5 يرجع أساساً إلى عدم كفاية الموارد. وسوف تشكل مبادرات الصناديق الاستئمانية المدرجة في خطة الإدارة مسألة محورية خلال المشاورات المقبلة. وقالت الأمانة إن **البرنامج** ملتزم بمواصلة تحسين مؤشرات إطار النتائج الاستراتيجية ووضع مؤشرات لأبعاد نتائج الإدارة. وأضافت أن هذه التحسينات ستثري التعديلات المزمع إدخالها مستقبلاً على التقارير الموحَّدة عن المشروعات والتي سيتعيَّن بعد ذلك استعراضها وموافقة المجلس عليها.

قضايا السياسات

تحديث عن تنفيذ سياسة البرنامج بشأن القسائم والتحويلات النقدية (2011/EB.A/3)

21- قدَّم مدير شعبة السياسات والتخطيط والاستراتيجيات الوثيقة مبيِّناً الاتجاهات الأخيرة في تنفيذ سياسة القسائم والتحويلات النقدية التي تمثل أداة جديدة ازداد استخدامها بصورة استثنائية بفضل اتباع نهج "جريء بحذر". وقال إنه

يجري تنفيذ المشروعات استجابة للكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية وسوء التغذية الحاد بين الأطفال، وانعدام الأمن الغذائي الموسمي، وكذلك دعماً للفئات الخاصة. ويواجه **البرنامج** تحديات من قبيل الحاجة إلى مراعاة الحالة الأمنية والعمل على تحقيق فعالية التكاليف، وتعميم القضايا الجنسانية مع مراعاة أفضليات المستفيدين. وقد تعلم **البرنامج** من تجربته أن الآثار الإيجابية للقسائم على التغذية أكبر في العادة من آثار التحويلات النقدية في حين أن التحويلات الإلكترونية تسهل الرصد. ومن المهم أن تكون الحاجة هي الدافع وراء العمليات لا أن تكون مدفوعة بالتكنولوجيا.

22- ورحَّب المجلس بالتحديث والتضافر المتجسد في عمل شعبتي السياسات والبرامج معاً حول هذه المسألة، كما أعرب عن ترحيبه بالتحديث المقدَّم عن السياسة باعتباره جزءاً من تحول **البرنامج** من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية. وأشار بعض الأعضاء إلى دعم أو تجربة بلدانهم لتلك السياسة. وأشاروا إلى أن التحويلات النقدية والقسائم تحافظ على كرامة المستفيدين. ويشجع استخدام التحويلات النقدية تطوير الخدمات المالية في الكثير من البلدان النامية، وإن كان لا بد ألاّ يغيب عن الأذهان ما يرتبط بالتطوير التكنولوجي من تكاليف. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن رغبتهم في معرفة آثار السياسة على الأسواق والاقتصادات المحلية والتغذية. وشدّد أعضاء آخرون على الحاجة إلى بحث البدائل ودمج سياسة **البرنامج** في مشروعات وبرامج النقد والقسائم الوطنية ونُظم شبكات الحماية والأمان الاجتماعي لدى البلدان.

23- ودعا المجلس **البرنامج** إلى إجراء مزيد من البحث والتحليل لنقد والقسائم بشكل عام وإجراء تحليل استراتيجي شامل لتقييم فعالية السياسة. وأعرب العديد من الأعضاء عن رغبتهم في معرفة الأسباب وراء تنفيذ معظم المشروعات بالاقتران مع عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش. وطلب الأعضاء مزيداً من المعلومات عن كيفية دمج القضايا الجنسانية والتغذية في السياسة. وطُرحت مراراً مسألة الشراكة مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والقطاع الخاص. ولاقى **البرنامج** تشجيعاً على استخدام التحويلات النقدية والقسائم في المراحل الأولى من حالات الطوارئ. وطلب المجلس مزيداً من المعلومات عن تنفيذ السياسة في حالات انعدام الأمن الغذائي الحاد وفي المناطق التي ترتفع فيها معدلات انتشار سوء التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية والسُل. وتم تسليط الضوء على الاختلاف المهم بين الأنشطة السلعية وغير السلعية.

24- وأكدت الأمانة أن جمع المعارف على المستوى الوطني والحكومي حيوي لمنحنى التعلم في **البرنامج**. ورداً على تساؤلات المجلس، أوضحت الأمانة أن السبب الرئيسي وراء زيادة التكلفة لكل مستفيد يرجع إلى تنفيذ المشروعات لفترات زمنية أطول. وفيما يتعلق بتتابع العمليات، أشارت الأمانة إلى أن الجوانب المتعلقة بالتغيُّرات الموسمية والاختلافات بين السياقات هي التي تحدد المواعيد التي يمكن فيها الاستعاضة عن المعونة الغذائية بمساعدة في شكل قسائم أو أموال نقدية. مثال ذلك أن المعونة الغذائية وزِّعت في هايتي وباكستان في أعقاب الكوارث مباشرة بينما استخدمت التحويلات النقدية بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر. ويعبِّر التوازن بين العمليات الإنسانية والإنمائية عن التوازن العام في **البرنامج**، ولكن عدد المشروعات القائمة على التنمية ازداد منذ إعداد الوثيقة. وأضافت الأمانة أن الهدف المذكور في التقرير بأن يُستخدم النقد والقسائم في نسبة تتراوح بين 30 و40 في المائة من تحويلات **البرنامج** يقصد به الإشارة إلى القيمة التقديرية انطلاقاً من استقراءاتنا للتجربة أكثر من كونه رقماً مطلقا. وقالت إن التقديرات المنتظمة بغرض تصميم البرامج تمثل هدفاً كجزء من النهج "الجريء بحذر" وسيجري تناولها بشكل أفضل في التحديثات المقبلة. ولا تزال المنظمات غير الحكومية شريكاً رئيسياً **للبرنامج**، ولكن المؤسسات المالية وشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزداد أهمية؛ واعترفت أيضاً بدور "شراكة التعلم في مجال النقد" ودور وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقالت الأمانة إنه من السابق لأوانه تحديد ما إذا كانت السياسة ستفضي إلى تخفيض التكاليف، وبخاصة في ضوء النطاق الصغير للمشروعات الرائدة؛ ويبدو أن القسائم والتحويلات النقدية في معظم البلدان أقل تكلفة من الغذاء، ولكن قدرة **البرنامج** على شراء كميات كبيرة من الأغذية لا بد

أن تؤخذ في الحسبان. ويفتقر **البرنامج** عموماً إلى القدرة على التوسع في تنفيذ السياسة بسرعة في الوقت الذي يتعامل فيه مع حالات تتطلب استجابة عاجلة.

25- وذكرت الأمانة أن **البرنامج** ليست لديه أية أفضليات فيما يتعلق بالتحويلات المشروطة أو غير المشروطة؛ ويراعي **البرنامج** في كل حالة عوامل كثيرة، بما في ذلك أفضليات الحكومات. وأُجري تقييم للأسواق في كل عمليات التحويل ويتعين تكييفها لكي تلائم النقد والقسائم. وأضافت الأمانة أن أدوات ونماذج **البرنامج** تركز على المعونة الغذائية وينبغي تكييفها مع السياسة الجديدة، وأن العمل جار في تنمية القدرات لتلبية الاهتمام بتنفيذ سياسة التحويلات النقدية والقسائم والطلب عليها على مستوى المكاتب القطرية. ويراعَى هدف التحول إلى المساعدة الغذائية عند البت في استخدام التحويلات النقدية؛ مثال ذلك أن عمليات تحويل الأغذية المتخصصة بدلاً من التحويلات النقدية قد يساعد بشكل أفضل على منع أو تقليص سوء التغذية بين الأطفال دون الثانية من العمر ومساعدة المرضى الذين يعالجون بمضادات الفيروسات الرجعية. ولا بد من مراعاة التفاوت في المواقف إزاء الجنسين وإيلاء الاهتمام للقضايا المتعلقة مثلاً بتحديد ما إذا كانت التحويلات النقدية تمكن النساء أو تعرضهن للعنف المنزلي. وأعربت الأمانة عن امتنانها للمانحين على دعمهم لتلك المبادرات. وقد عُدِّل مشروع القرار للتأكيد على أهمية أخذ الخبرات وأفضل الممارسات الوطنية بعين الاعتبار.

وضع السياسات في البرنامج (2011/EB.A/4)

26- أشارت الأمانة إلى أن الوثيقة نوقشت في مشاورة غير رسمية ودعت أعضاء المجلس لإبداء آرائهم بشأن عملية وضع السياسات ونظام تصنيف الوثائق.

27- ورحب المجلس بالوثيقة، وأوصى بعض أعضاء المجلس بإرفاق التعميمات التي تصدرها المديرة التنفيذية بوثائق المجلس عند الاقتضاء؛ وطُرحت أيضاً اقتراحات باعتماد كل وثائق السياسات من المجلس. ودعا بعض الأعضاء إلى إجراء استعراض لكل سياسات **البرنامج**، على أن تقدِّم الأمانة تقريراً عن ذلك في الدورة العادية الأولى لعام 2012. ولاحظ العديد من الأعضاء أن الوثيقة لا تتضمن الكثير من المعلومات عن نظام تصنيف الوثائق، واقترحوا أن تشمل وثائق السياسات أيضاً أقساماً تتعلق بالاتساق مع مهمة **البرنامج**، والقيمة المضافة، ومدى الاتصال بالأنشطة المشتركة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. وأشار بعض الأعضاء إلى أن هناك أيضاً سياسات للشؤون الإدارية والمالية ومراجعة الحسابات؛ ولاحظ أعضاء آخرون إمكانية الاستفادة من إطلاع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية على مشاريع وثائق السياسات قبل وضعها في صيغتها النهائية.

28- وذكَّرت أمانة المجلس أن بعض سياسات **البرنامج** قد وضعت بناءً على توصية من هيئات، مثل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وهيئات حكومية ومشتركة بين الوكالات، من قبيل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ولجنة الأمن الغذائي العالمي، ووضعت سياسات أخرى على المستويات القطرية والمستويات الأخرى؛ ومن المتبع حالياً أن يوافق المجلس على السياسات التي تنطوي على أثر عالمي. ولاحظت الأمانة أن الاستعراض المقترح لسياسات **البرنامج** سيتطلب الكثير من الوقت والموارد، ولن يتسنى الانتهاء منه بحلول موعد انعقاد الدورة العادية الأولى لعام 2012.

29- وقد عُدل مشروع القرار استناداً إلى المناقشة التي دارت في اجتماع عقد لاحقاً. وطلب المجلس خلال الاجتماع عرض وثائق السياسات التي تنطوي على أثر مهم على البرمجة على المجلس للموافقة عليها وبأن تشمل تقديراً لآثار الميزانية ومعلومات عن المصادر المحتملة للموارد؛ كما طلب المجلس إجراء استعراض للسياسات التي تؤثر تأثيراً ملموساً على البرمجة وعرضه على المجلس للموافقة عليه بحلول نهاية عام 2012.

إطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير (2011/EB.A/5)

30- أوضحت الأمانة أن ما تتضمنه الوثيقة المعروضة هو إطار للرقابة وليس سياسة جديدة للرقابة، وأن قرار السياسة لم يتناول سوى تقارير الرقابة الداخلية المفقودة، وهي تحديداً تقارير التحقيق. وهذا هو ما يجعل السياسة مشابهة لسياسة الكشف عن المعلومات التي وضعها مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية. وعلى الرغم من أن قرار المجلس الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2010 قد طلب وضع إجراءات للاطلاع على "جميع التقارير الداخلية" فقد عرضت تفسيرات الأمانة لذلك القرار في المشاورة غير الرسمية التي عقدت مع الأعضاء في مارس/آذار 2011.

31- ورحَّب المجلس بالتقرير، ولكن بعض الأعضاء أشاروا إلى أنه لا يفي تماماً بالطلب الذي طُرح في عام 2010 وأنه كان لا بد أن يشمل جميع تقارير الرقابة، وبخاصة تقارير التفتيش. ولفت أعضاء آخرون الانتباه إلى التوصية التي تقدَّمت بها لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة بشأن استعراض قائمة التقارير الواردة في الوثيقة وتحديد ما إن كانت التقارير والسياسة تفي بمتطلبات المجلس بشأن دوره في التسيير، مع مراعاة متطلبات السرِّية التي أشار إليها المجلس. وذكر بعض الأعضاء أن مستوى الكشف عن المعلومات الذي تتطلبه السياسة في **البرنامج** أكبر مما في منظمة الأغذية والزراعة وأن السياسة هي الأكثر استشرافاً للمستقبل من بين كل السياسات المماثلة في منظومة الأمم المتحدة. وحث أعضاء المجلس على احترام سرية تقارير الرقابة ومواصلة تحسين السياسة من أجل تعزيز الشفافية.

32- ورداً على ذلك، أوضحت الأمانة أن تقارير الرقابة الداخلية في **البرنامج** تتصل بتقارير المراجعة الداخلية والتحقيق. ولم تصدر أي تقارير عن التفتيش في السنوات الأخيرة. وقد عُدِّل مشروع القرار لطلب استعراض لمفهوم التفتيش وتقديم تحديث مقبل عن السياسة في عام 2012.

معلومات محدثة عن تصدي البرنامج لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (2011/EB.A/6)

33- أثنى المجلس على الوثيقة بدون تقديمها. وأوصى بعض الأعضاء بزيادة التركيز على السياقات الإنمائية بينما أكد آخرون الحاجة إلى تعزيز عمل **البرنامج** في حالات الطوارئ لضمان المراعاة الكاملة للمتطلبات الخاصة التي يحتاجها المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. وطلب بعض أعضاء المجلس معلومات عن طرق انخراط **البرنامج** مع نُظم الصحة الوطنية والمحلية في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في برامجه. وطلب أعضاء المجلس أيضاً مزيداً من المعلومات عن التقدم المحرز في تعميم نُهج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وأوصى المجلس بأن يحرص **البرنامج** على العمل استناداً إلى مزاياه النسبية ووفقاً لتقسيم العمل الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعرض أعضاء المجلس إتاحة ما لديهم من خبرة **للبرنامج** من أجل تعزيز برامجه؛ وأضاف الأعضاء أنه لا بد من تكوين المزيد من الشراكات لكفالة إدراج اللاجئين والمشردين داخلياً في برامج التصدي لفيروس نقص البشرية والإيدز. وأوصى بعض أعضاء المجلس بإجراء المزيد من الدراسات التي تركز على حماية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من الوصمة الاجتماعية وتحديد التركيبة التغذوية الملائمة للأغذية المتخصصة للمرضى الذين يعالجون بمضادات الفيروسات الرجعية، وضمان وصول الدعم الغذائي إلى كل المرضى الذين في حاجة إليه. ووافق أعضاء المجلس على نُهج النقد والقسائم الجاري تطويرها في سياق شبكات الأمان الاجتماعي.

34- وأقرت الأمانة بأن المشكلة الرئيسية تكمن في تحديد دور **البرنامج** في تقسيم العمل الذي حدده برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع مراعاة الأهمية الكبيرة للدعم الغذائي والتغذوي، وبخاصة في بداية تعاطي العلاج، من أجل تحقيق المستوى الأمثل من الفعالية. وأضافت الأمانة أن **البرنامج** يركز على التعاون مع

المنظمات التي تتمتع بخبرة في هذا المضمار بغرض تحقيق المستوى الأمثل من النتائج للمرضى وتحقيق أكبر مستوى من الالتزام بالعلاج الذي يساهم فيه الأمن الغذائي والتغذوي بدور رئيسي. وأشارت إلى أنه يجري عمل بحوث حول تطوير منتجات مغذية جديدة مخصصة تحديداً لعلاج سوء التغذية بين الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وقالت إن **البرنامج** يركز أيضاً اهتماماً أكبر على تحسين استدامة أعماله المتصلة بالأغذية والتغذية.

تغيُّر المناخ والجوع: نحو سياسة لبرنامج الأغذية العالمي بشأن تغيُّر المناخ (2011/EB.A/7)

35- أكدت الأمانة، وقد لاحظت أن سياسة **البرنامج** بشأن تغير المناخ عمل قيد الإعداد، أن النهج الجديد **للبرنامج** يقوم على ثلاث أولويات: 1) أثر تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية بين أضعف البلدان والمجتمعات؛ 2) مزايا **البرنامج** النسبية بما فيها ما يتعلق بالكفاءات والقدرات، بالإضافة إلى البعد الإنساني والاجتماعي لتغير المناخ وضرورة تعزيز فرص الوصول إلى الأمن الغذائي؛ 3) العمل في شراكات وعلى تعزيز الحلول الممتلكة وطنيا. وأوضحت الأمانة أن التزام **البرنامج** يعكس الأولوية التي تعطيها الأمم المتحدة لقضايا تغير المناخ. ولاحظت أن نهج **البرنامج** يهدف إلى بناء قدرة المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي على مقاومة الصدمات عن طريق الجمع بين أبعاد وأهداف الأمن الغذائي، والتكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث. وقيل إن سياسة **البرنامج** بشأن تغير المناخ ستوضع في صورتها النهائية بحلول نهاية 2010.

36- ورحب المجلس بالوثيقة المنقحة التي تتضمن تعليقات واقتراحات منبثقة عن المشاورات غير الرسمية، وأعرب أيض عن رضاه عن التأكيد على الشراكات مع الحكومات وتعزيز الوعي بتمايز الجنسين. وحذر بعض أعضاء المجلس مما قد يحدث من مبالغة في الإنجاز تتضمن بذل محاولات لمعالجة جوانب أساسية من الضعف يمكن لأطراف أخرى تناولها، وطلبوا وضع خطة للتنفيذ وتوفير الموارد تقترن بمؤشرات للتقييم. وأشار أعضاء آخرون إلى أهمية وملاءمة عمل **البرنامج** في هذا المجال، ودعوا إلى اتباع نهج عملية تقوم على مفاهيم الوقاية وبناء القدرة على المقاومة دعما للحكومات والمجتمعات المحلية الضعيفة.

37- وشكرت الأمانة المجلس على ما قدم من مساهمات، ولاحظت أن التحديات التي تواجه **البرنامج** والأطراف الأخرى لا تتعلق بتوسيع نطاق التدابير المتخذة، بل تتعلق بتعزيز القدرات ودمجها بغية التوصل إلى نتائج أكثر فعالية ودواما. كما أشارت إلى أن الوكالات الموجودة في روما والبنك الدولي وأطرافا أخرى تعمل جميعها من أجل تحديد لغة مشتركة، ونهج موحدة، وأطر للتعاون. وقيل إن ثمة حاجة إلى فترة من الوقت لإنجاز ذلك والأعمال التحضيرية الأخرى قبل وضع السياسة في صورتها النهائية لعرضها على المجلس. وأضافت المديرة التنفيذية إلى ذلك أن عدة مشروعات **للبرنامج** في مجال الأمن الغذائي مهدت الطريق عن طريق إحراز نتائج في المجالات المترابطة للأمن الغذائي، وبناء القدرة على المقاومة، وإدارة الموارد الطبيعية، وذلك كما هو الحال في برامج إعادة التشجير المتصلة بالأمن الغذائي في تمبوكتو.

تحديث عن تنفيذ سياسة التغذية المدرسية في البرنامج (2011/EB.A/8)

38- لاحظت الأمانة أن تحديث السياسة يكشف عن التقدم المحرز في طريقة دعم **البرنامج** لبرامج التغذية المدرسية المستدامة التي تمسك الحكومات بزمام قيادتها وملكيتها. وأضافت أن **البرنامج** استحدث أدوات جديدة لتوسيع تغطية برامج التغذية المدرسية وزيادة فعالية تكاليفها وجودتها واستدامتها. وقالت إن **البرنامج** يدعم الحكومات في تصميم البرامج ووضع بنود الميزانيات الوطنية والهياكل الوطنية لتسليم المسؤولية إليها في نهاية المطاف. وتكمن الصعوبات الرئيسية في أن التغذية المدرسية يجب أن تدخل ضمن أولويات الميزانيات الوطنية وأن التحول نحو الملكية الحكومية يجب أن يكون عملية طويلة الأجل ومخططة ومنظمة ويراعى فيها الاستهداف والتنسيق وهياكل التنفيذ الوطنية وتنمية القدرات

والشراكات وإمكانات الإنتاج المحلي. وأكدت الأمانة أن المزايا النسبية للتغذية المدرسية تشمل مساهمات في تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف التغذوية والتعليمية والجنسانية والاجتماعية التي سيترتب عليها الكثير من الآثار والفوائد للتلاميذ وأشقائهم وأسرهم.

39- ورحَّب المجلس بالسياسة المحدَّثة، ولاحظ مع الارتياح تركيز الاهتمام على تسليم المسؤولية إلى الحكومات وما يرتبط بذلك من تنمية للقدرات، وأوصى بأن تكون عملية الانتقال محددة أكثر وأن توضع نُهج للاستعانة بمصادر محلية في الحصول على الأغذية في مختلف السياقات الوطنية. وأشار المجلس إلى أنه ينبغي **للبرنامج** أن يكون مستعداً لمساعدة النُظم المملوكة للحكومات بالمشورة التقنية لفترات زمنية ممتدة عند اللزوم. وشدَّد أعضاء المجلس على الحاجة إلى إقامة ومواصلة الشراكات مع وكالات من قبيل البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبخاصة من أجل ربط التغذية المدرسية بالإنتاج الزراعي المحلي وضمان جودة التعليم. وأشار الأعضاء إلى أنه يمكن زيادة الاهتمام بالقضايا المرتبطة بجودة التعليم وتحسين العادات الغذائية. وأوصى العديد من أعضاء المجلس بوضع نُظم ملائمة للرصد والتقييم من أجل تقييم الحصائل التعليمية، مثل زيادة معدلات مواظبة الفتيات على الدراسة، وإجراء تحديد واضح لمصادر التمويل والتكاليف والاحتياجات من الموارد لكفالة الاستدامة الكاملة لنُظم التغذية المدرسية. واقترح أعضاء المجلس النظر بالتفصيل في الاستهداف لتلافي الأخطاء المرتبطة بإدراج واستبعاد الأسماء، وإجراء تحديد واضح للحصائل التعليمية والتغذوية المرجوة. وحث بعض أعضاء المجلس **البرنامج** على النظر في قيمة طرائق المساعدة الغذائية الأخرى إلى جانب التغذية المدرسية.

40- ولاحظ أعضاء المجلس مع الموافقة أن السياسة المحدَّثة قائمة على الأدلة، وأشاروا إلى ضرورة الاهتمام باحتواء التكاليف بغرض تحقيق أوسع نطاق ممكن للبرامج؛ وأضاف الأعضاء أنه ينبغي أيضاً النظر في إمكانية توسيع نطاق التغطية ليشمل الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة. ولوحظت الحاجة إلى التنمية الشاملة للقدرات، وما يمثله التعاون بين بلدان الجنوب من طريقة فعالة لتحقيق ذلك، على أن يكون مصحوباً بمشاركة كاملة من القطاع الخاص والحكومات والمجتمعات المحلية لضمان مواءمة التدخلات مع الاحتياجات الفعلية. وأوصى المجلس أيضاً بأن يجري **البرنامج** دراسة للسُبل التي يمكن بها استخدام بعض النُهج الجديدة التي يجري وضعها للتغذية المدرسية في تعزيز برامج شبكات الأمان الأخرى، وحث المجلس **البرنامج** على تقييم حصائل التغذية المدرسية بالكامل والإبلاغ عنها.

41- وأشارت الأمانة إلى توصية المجلس بشأن تخطيط التحول نحو الملكية الحكومية، مع إيلاء الاهتمام الكامل لمسائل التمويل والاستهداف والجودة. وأضافت الأمانة أن **البرنامج** يعتزم التحول نحو تقديم دور داعم لنُظم التغذية المدرسية الوطنية. ويجري بحث دور التغذية المدرسية في حالات الطوارئ، مع مراعاة الحاجة الماسة إلى استهداف الأطفال الأشد ضعفاً وحماية التعليم في حالات النزاع/الطوارئ. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أن **البرنامج** يبحث سُبل الوصول إلى الأطفال في دور الحضانة والفتيات المراهقات على وجه الخصوص. وقالت إن البلدان قطعت أشواطاً مختلفة في عملية الانتقال، وأن الأدوات التي يجري وضعها ستتطور تبعاً للاحتياجات. وقالت إن هناك اعترافاً بأهمية الشراكات في وضع وتنفيذ طرائق فعالة لتسليم المساعدة، وأن هناك الكثير من الأعمال القيِّمة التي تقوم بها وكالات مثل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي؛ وسوف ينظر **البرنامج** في تقاسم ابتكارات مع الأنواع الأخرى من البرامج. ووجهت الأمانة شكرها إلى المانحين على دعمهم، ولاحظت أن التغذية المدرسية أفضت إلى جملة مزايا تعليمية وتغذوية وصحية للأطفال والمجتمعات المحلية؛ وسيكون من الضروري تعبئة تمويل مرن متعدد السنوات لضمان فعالية التحول نحو الملكية الحكومية وتنمية القدرات من أجل ضمان الاستدامة.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

الكشوف المالية السنوية المراجعة، 2010 (WFP/EB.A/2011/9)

42- قدَّمت نائبة المديرة التنفيذية لإدارة تسيير الموارد والمساءلة ورئيسة الشؤون المالية الكشوف السنوية المراجعة لعام 2010، وهي المجموعة الثالثة من الكشوف المالية التي أُعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقدَّمت مراجعة الحسابات الخارجية رأياً لا تشوبه أي تحفظات على هذه الكشوف المالية. ورفعت كل من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة توصية بالموافقة عليها. وبعد عرض الكشف الأول، وهو كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، ركزت نائبة المديرة التنفيذية أيضاً على الكشف الثاني، وهو كشف الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، والكشف الخامس، وهو كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. وفيما يتعلق بالكشف الأول، أوضحت نائبة المديرة التنفيذية أن الزيادة في المساهمات المالية في عام 2010 لم تعوِّض الهبوط في المساهمات العينية، وهو ما يؤكد الاتجاه السائد في **البرنامج**. ولذلك فإن الفائض لعام 2010 كان أقل بكثير من مستوياته في عام 2009. وفيما يتعلق بالنفقات، سلطت نائبة المديرة التنفيذية الضوء على الزيادة الكبيرة في النفقات من خلال آليات النقد والقسائم وانخفاض قيمة السلع الغذائية الموزَّعة في عام 2010 مقارنة بعام 2009. وتطرقت نائبة المديرة التنفيذية بعد ذلك إلى الكشف الخامس حيث أوضحت أن الفرق بين الميزانيتين الأصلية والنهائية راجع إلى الافتقار إلى الموارد المتاحة لتنفيذ برنامج العمل (الميزانية) والتأخر الزمني المتأصل في نموذج عمل **البرنامج**.

43- وأكدت مراجعة الحسابات الخارجية أن الكشوف المالية لعام 2010 تلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وقدِّم عليها رأي بدون أي تحفظات، وشدَّدت على أن الضوابط الداخلية في تقديرات المخاطر ملائمة لإعداد الكشوف المالية وعرضها بأمانة. وفيما يتعلق بالمسائل الرئيسية المتعلقة بالتقييم وتسجيل مخزون الأغذية، من المهم **للبرنامج** أن يكون على علم بحجم وقيمة المواد الغذائية وغير الغذائية غير الموزَّعة والكشف عنها.

44- وبعد الموافقة على الكشوف المالية السنوية لعام 2010 وتقرير مراجع الحسابات الخارجي، أعرب المجلس عن قلقه إزاء استخدام الميزانية، أي استخدام 57 في المائة من ميزانية تكاليف المشروعات المباشرة النهائية في عام 2010. وساد قلق إزاء ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض، ولا سيما من السودان وكذلك، ولكن بدرجة أقل، من موزامبيق. وحث المجلس **البرنامج** على مواصلة الأخذ بزمام المبادرة في محاولة استرداد تلك المبالغ من الحكومات المعنية.

45- ورداً على تعليقات المجلس ذكرت الأمانة أنها ملتزمة بمواصلة تحسين طريقة عرض الكشوف المالية. وقالت إن الجهود مستمرة لاسترداد ضريبة القيمة المضافة من السودان والبلدان الأخرى. وتم التأكيد على أن **البرنامج** يساعد وكالات الأمم المتحدة الأخرى في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويتسم تنفيذ نظام دعم تنفيذ اللوجستيات بأهمية حاسمة في الامتثال لمقتضيات مراجعة الحسابات؛ وسيجري تحديد إطار زمني على النحو المطلوب.

46- وأعربت المديرة التنفيذية عن ارتياحها لما حققته المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أثر على الشفافية والمساءلة في **البرنامج** منذ بداية تنفيذها في عام 2008؛ وذكَّرت المجلس بأنها قامت شخصياً بممارسة ضغوط من أجل تنفيذ تلك المعايير المحاسبية. وفيما يتعلق بالمساءلة، أكدت المديرة التنفيذية للمجلس أنها استمعت إلى الأعضاء وما طرحه المستفيدون من طلبات. وفي ضوء تقلبات الأسواق، وافقت المديرة التنفيذية على أن الشراء الآجل هو النهج الصحيح وإن كان من الأساسي ضمان تنفيذه بشكل سليم؛ وسيجري إبقاء المجلس على علم بالتقدم المحرز.

استعراض دورة خطة الإدارة (2011/EB.A/10)

47- قالت الأمانة عند عرض الوثيقة إن الانتقال من دورة لسنتين إلى خطة إدارة متجددة لثلاث سنوات مع الموافقة على اعتمادات دعم البرامج والإدارة لسنة واحدة سيكون له أثر عميق طويل الأجل، فمن شأنه في المقام الأول أن يحد من مخاطر "ظاهرة التأرجح" التي شوهدت في الدورات السابقة. وشرحت دورة الخطة الحالية ودورة الخطة الجديدة مع تقديم عرض للفوائد والعيوب المتوقعة للاقتراح. وعرضت إجراءات تعديل النظام الأساسي بالإضافة إلى التغييرات الفرعية للائحة العامة والنظام المالي. وقد اتخذت الأمانة، رهنا بموافقة المجلس على التغييرات المدخلة على النظام الأساسي، التدابير اللازمة لعرض الاقتراح لموافقة الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة عن طريق مجلس المنظمة.

48- ورحب المجلس بالدورة الجديدة للخطة، ولكنه تساءل عما إذا كان من المتوقع أن تزيد من أعداد وتكاليف الموظفين. وطرح سؤالا عما إذا كانت متطلبات التقارير السنوية ينبغي أيضا أن تدرج في النظام.

49- وردّت الأمانة بأنها تتوقع أن تكون تحديثات خطة الإدارة ضرورية عندما يتطلب الأمر موافقة من المجلس؛ وأن يتيح عرض الكشوف المالية وتقرير الأداء السنوي في كل دورة سنوية الفرصة لعرض تحديثات الكميات الفعلية مقارنة بالكميات المقررة. وينبغي لذلك، بالإضافة إلى تبسيط دورة الإبلاغ بأكملها، أن يتيح للأمانة وضع العملية الجديدة مع استخدام القوى العاملة الحالية. ومن شأن إدخال التغيير على الدورة أن يوائم تقارير الميزانية مع التقارير السنوية عن المالية والأداء؛ ولن تكون هناك ضرورة لإجراء تعديل آخر على النظام المالي يشار فيه إلى التقارير السنوية.

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (2011/EB.A/11)

50- ذكّر رئيس لجنة مراجعة الحسابات أعضاء المجلس أن القيمة المضافة للجنة نابعة من خبرتها بالقطاع الخاص، وهي خبرة تمكنها من تقديم ضمانات للمديرة التنفيذية والمجلس وتحديد القضايا التي في حاجة إلى اهتمام. وأضاف رئيس لجنة مراجعة الحسابات أن اللجنة رصدت الكثير من جوانب **البرنامج**، من قبيل إدارة الأداء، ووظيفة الرقابة، والإدارة المالية، وإدارة المخاطر المؤسسية، واقترح إدراج هذا البند بانتظام في جدول أعمال المجلس من أجل تعظيم الشفافية والفعالية والكفاءة في **البرنامج**. ولاحظ رئيس لجنة مراجعة الحسابات أن عمل اللجنة يعيقه إلى حد ما مدة ولاية الأعضاء التي تستمر ثلاث سنوات وعدم اجتماعها سوى ثلاث مرات سنوياً، واقترح رئيس اللجنة إجراء اجتماع توجيهي للأعضاء الجُدد وتوسيع مجالات الخبرة لتشمل الخبرة بالعمل في الأمم المتحدة، والتشاور مع رئيس اللجنة بشأن تعيين الأعضاء الجُدد. وحث رئيس اللجنة المجلس على الاستفادة إلى أقصى حد من مهارات وخبرة لجنة مراجعة الحسابات التي يجري استعراض اختصاصاتها بما يتفق مع قرار المجلس لعام 2009.

51- ورحَّب المجلس بالتقرير وأعرب عن ارتياحه للعمل المستقل الذي تقوم به لجنة مراجعة الحسابات، وذلك مثلاً في توجيه الاهتمام إلى التزامات **البرنامج** غير المموَّلة المتعلقة بالموظفين، وأضاف أن استعراض اختصاصات اللجنة سينتهي بأسرع ما يمكن عمليا. ولفت بعض الأعضاء الانتباه إلى خطر الخوض في تفاصيل الإدارة من جانب لجنة مراجعة الحسابات، وأعربوا عن تحفظهم على اشتراك أعضاء لجنة مراجعة الحسابات في الزيارات الميدانية الرسمية مبررين ذلك بما سيتطلبه ذلك من تكاليف كبيرة؛ ولاحظ أعضاء آخرون أن دعوة رئيس لجنة مراجعة الحسابات لحضور كل دورات المجلس يمكن أن يشكل سابقة تؤثر على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة. وأبدى الأعضاء أيضاً تحفظات على البيان المقترح بشأن الرقابة الداخلية نظراً لما ينطوي عليه ذلك من ازدواجية مع الضوابط الأخرى وزيادة عبء العمل الواقع على الأمانة. وفيما يتعلق بالعلاقة بين مراجع الحسابات

الخارجي ولجنة مراجعة الحسابات، أوصى المجلس بأن يعرض مراجع الحسابات الخارجي تقريره النهائي، وليس المسوَّدة، على لجنة مراجعة الحسابات، حتى تظل آراؤه مستقلة تماماً. ووافق العديد من أعضاء المجلس على أن الخبرة بالعمل في الأمم المتحدة ستعزز نطاق الخبرة الفنية في لجنة مراجعة الحسابات.

52- ورداً على ذلك، أكد رئيس لجنة مراجعة الحسابات أن اللجنة لن تعمل إلا وفقاً لولاية المجلس. وقال إن تكاليف لجنة مراجعة الحسابات مبررة بالكامل إذا وسَّع المجلس الاستفادة من مشورة خبرائها. وفيما يتعلق بحضور دورات المجلس، أعرب رئيس اللجنة عن موافقته على إتاحة حلول تكنولوجية، ولكنه لاحظ أن الحضور الشخصي يكفل المستوى الأمثل من فهم **البرنامج** واحتياجاته، وأكد للمجلس أن اللجنة ليست لديها أي رغبة بأي حال من الأحوال للتأثير على مراجع الحسابات الخارجي، وأن الاختصاصات المنقحة ستساعد على ضمان التكامل بين الهيئتين. وذكَّر رئيس اللجنة المجلس أنه وافق من قبل على بيان مفهوم الرقابة الداخلية وسوف يعرض أول بيان من ذلك القبيل على المجلس في إحدى دوراته المقبلة.

53- وأفضت المناقشات اللاحقة إلى إدراج اقتراح في مشروع القرار يقضي بأن تأخذ مجموعة العمل المشتركة المعنية باستعراض لجنة مراجعة الحسابات المسائل التي أثارها المجلس بعين الاعتبار وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس في دورته العادية الثانية في عام 2011.

تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي (2011/EB.A/12)

54- عرضت الأمانة التقرير المتعلق بتنفيذ توصيات المراجع الخارجي مؤكدة ما تم إحرازه من تقدم ملموس. ومن بين التوصيات التسع والعشرين التي لم تنفذ حتى بداية عام 2011 تم الانتهاء تماماً من تنفيذ 17 توصية منها. ويوجد من بين 12 توصية متبقية سبع توصيات جديدة تتناول مواضيع من قبيل نظام تنفيذ اللوجستيات والسياسات المحاسبية؛ وقطعت خطوات حثيثة في تنفيذها. وأما التوصيات الخمس الأخرى فهي توصيات قديمة؛ وتتعلق التوصيات الأقدم التي يرجع تاريخيها إلى سبتمبر/أيلول 2007 عموماً بمسألة اللامركزية، ويقتضي تنفيذها بالتأكيد بعض الوقت. وأشار التقرير إلى إحراز مستوى طيب من التقدم في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمكتب القطري في أوغندا والكشوف السنوية المراجعة لعام 2009.

55- وأعرب المجلس عن رضاه عن المعدل العام لتنفيذ التوصيات، ولكنه دعا إلى توخي المزيد من الشفافية في طريقة العرض. وأضاف أنه لا بد من توفير المزيد من المعلومات عن التوصيات التي لم تنفَّذ بالكامل أو التي نفِّذت جزئياً إلى جانب تفاصيل عن أي عثرات في طريق تنفيذها. ووافقت الأمانة على إدراج تلك المعلومات في التقارير المقبلة.

تقرير المفتش العام (2011/EB.A/13)

56- لاحظت الأمانة أن عمل الرقابة الذي نفذ في 2010 لم يكشف في الضوابط الداخلية **للبرنامج** أو عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر فيه عن أي ضعف ذي شأن يمكن أن يكون له أثر متفش على تحقيق أهداف **البرنامج**، وأنه قد سجلت تحسينات من حيث زيادة العناية بتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات وإدارة المخاطر في المؤسسة، وفي حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

57- ورحب المجلس بالتقرير، وبخاصة القائمة المفصلة لجوانب القوة والضعف، وطلب توضيحات فيما يتعلق بسياسة **البرنامج** في حالات وجود قضايا ذات طابع جنائي أقيم عليها الدليل. كما طلب مزيدا من المعلومات عن تنقلات الموظفين بمعدلات عالية في مكتب الرقابة وعن آثارها بالنظر إلى أنه لم ينجز إلا 78 في المائة من خطة العمل. وأوصى أعضاء المجلس بتقوية إطار الرقابة في **البرنامج** والترويج لطرائق بديلة لتقديم المساعدة في المناطق المعرضة لمخاطر شديدة.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن نتائج المخاطر الشديدة المرتبطة بالطوارئ المؤسسية. ولاحظ المجلس الانخفاض النسبي في مستوى الموارد المخصصة للمراقبة الداخلية في **البرنامج**، وطلب أن يكفل مستوى الموارد اللازمة إنجاز برنامج العمل. وطلب معرفة وضع ميثاق الرقابة المحدث وما إذا كان سيعرض على المجلس للموافقة وما إذا كان سيتضمن حكما يتعلق بموافقة المجلس على تعيين المفتش العام.

58- وأشارت الأمانة إلى أن السياسة الجديدة بشأن التدليس حددت مسؤولية الموظفين عن الإبلاغ عن الإساءة، وأن من الممكن التوصية بإحالة القضايا ذات الطابع الجنائي إلى السلطات القانونية الوطنية بعد التشاور مع مكتب الخدمات القانونية. ولاحظت الأمانة أن ثمة نقصا في مراجعي الحسابات ذوي الخبرة وأنه ستوجد دائما تنقلات، ولكن تجري الاستعانة بخبراء استشاريين لسد الفجوات. وقالت إن ترسيخ إدارة المخاطر المؤسسية وخضوعها للمراجعة، والتقرير المرافق عن الرقابة الداخلية، ووجود منهجية متينة لتقدير المخاطر المرتبطة بعمليات **البرنامج** شروط مسبقة لإبداء رأي مؤكد إيجابي يساعد على تقدير الموارد المثلى اللازمة لمكتب الرقابة. ولاحظت الأمانة أنه يجري اتخاذ تدابير لمعالجة قضايا المخاطر الشديدة التي أثارها مكتب الرقابة؛ فهناك فحص في الوقت الحاضر للبروتوكولات الخاصة بالطوارئ المؤسسية، ويركز التخطيط الاحترازي على أوجه النقص في الموارد. ولاحظت الأمانة أن ميثاق الرقابة ينبغي تحديثه وذلك بصفة رئيسية لتوضيح استقلال وظيفة الرقابة، وأن الميثاق يتضمن أحكاما بشأن دور المجلس ولجنة مراجعة الحسابات في تعيين المفتش العام. وقالت إن الميثاق ستوافق عليه المديرة التنفيذية وسيعرض على المجلس كجزء من تنقيحات النظام المالي وكملحق للتقرير القادم للمفتش العام.

التحديث الخامس بشأن خطة البرنامج للإدارة (2010-2011) (WFP/EB.A/2011/14)

59- قدمت الأمانة عرضا عاما للتحديث تضمن ملحقا يحتوي على جميع التنقيحات المدخلة على برنامج العمل لسنة 2011 منذ التحديث السابق، وذلك كما طلب المجلس في دورته العادية الأولى في 2011.

60- وبعد الإحاطة علما بالتحديث والترحيب بإدراج الملحق الجديد لاحظ المجلس، مع الارتياح، تأكيد التزام **البرنامج** المتين بالتغذية. وتطلع إلى سياسة التغذية المقرر صدورها في 2012. ولاحظ عدة أعضاء مع الاهتمام القرار القاضي بجمع الوظائف الحالية المتعلقة بتكنولوجيا الأغذية وجودتها وبالتغذية والتي سيوجهها أمين عام مساعد جديد لسلامة الأغذية، ونوعية الأغذية، والتغذية؛ وطلبوا مزيدا من المعلومات عن ذلك القرار ومبرراته وعن رؤية **البرنامج** بالنسبة لعمله في مجال التغذية.

61- وحث عدة أعضاء على بذل مزيد من الجهود في المستقبل سعيا إلى تحقيق الكفاءة، وطلبوا في الوقت نفسه مزيدا من المعلومات عن سبب إدخال تنقيحات في اتجاه التخفيض على العمليات. وبالنظر إلى ضرورة ضمان أفضل قيمة ممكنة من ميزانية دعم البرامج والإدارة، طولب بإجراء استعراض لمكاتب الاتصال التي تتزايد نفقاتها. كما طولب بتقديم توضيحات فيما يتعلق بالموارد المتلقاة من خارج الميزانية.

62- وأجابت الأمانة بقولها إن المعلومات الشاملة بشأن موارد **البرنامج** من خارج الميزانية ستقدم في الخطة الجديدة للإدارة؛ وإن 11 صندوقا استئمانيا جديدا أنشئت منذ إجراء التحديث الرابع، ومن بينها صناديق استئمانية خاصة بالبلدان وأخرى صناديق استئمانية عامة في المقر. أما النقص فيما يتعلق بالسودان، فيرجع بصفة رئيسية إلى انخفاض المتطلبات بفضل توقعات بإنتاج محاصيل أفضل. وثمة استعراض يجري تنفيذه لميزانية دعم البرامج والإدارة، وفي ذلك السياق ستناقش قضية مكاتب الاتصال. وتمثل حالات الطوارئ غير المتوقعة خلال الفترة التي يشملها الاستعراض بعض الزيادات الكبرى في برنامج العمل. وسيوجه انتباه أشد إلى ما تتضمنه التقارير المقبلة من إشارات إلى تغير المناخ.

63- وأوضحت المديرة التنفيذية أن الاهتمام بإنشاء وظيفة جديدة برتبة مساعد أمين عام يرجع إلى تزايد أهمية سلامة الأغذية وجودتها والتغذية بالنسبة **للبرنامج**. وقالت إنه ينبغي فرض معايير عالية في **البرنامج** بأسره بداية من مستوى المقر إلى المكاتب الميدانية، وهو ما يتطلب أعلى مستوى من الخبرة مع قيادة قوية يمكنها أيضا أن تستجيب في حالة وقوع مخاطر تتعرض لها السلامة أو السمعة. يضاف إلى ذلك أن **البرنامج** يفتقر إلى ممثل رفيع المستوى للتغذية لكي يتعامل مع منظمات القطاع العام والقطاع الخاص بالإضافة إلى منظومة الأمم المتحدة. وأكدت على أن تعيين مساعد للأمين العام سيكون محايدا من حيث التكاليف، وأن تحقيق المركزية يمكن أن يؤدي إلى وفورات في التكاليف.

تحديث عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن عمليات البرنامج في الصومال (2011/EB.A/15)

64- أحاطت الأمانة المجلس علماً بتحديث حسب طلبه في الدورة العادية الأولى في فبراير/شباط 2011. وأشارت الأمانة إلى أن سبع عشرة توصية من بين 26 توصية نفّذت بالكامل بينما من المقرر الانتهاء تماماً من تنفيذ التوصيات التسع المتبقية بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وتم لفت الانتباه إلى التوصيات 4 (أ)، و4 (ب)، و9 (ب)، و18، و19، و20، و26 (ب)، وأحيط المجلس علماً بالخطوات المتخذة لتنفيذها.

65- ورحَّب المجلس باستجابة **البرنامج** لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي وقال إنه يعترف بأن الصومال يمثل أحد أكثر البيئات صعوبة في العالم من حيث المخاطر، وأضاف أنه ينبغي دوماً إعطاء الأولوية لإدارة المخاطر في عمليات **البرنامج**. وأعلن أحد الأعضاء عن مساهمة نقدية مهمة لتيسير تسليم المعونة الغذائية في الصومال إعراباً عن الثقة في الخطوات المتخذة لتنفيذ التوصيات. وأشار الأعضاء إلى ضرورة إخطار المجلس فوراً بما يواجهه **البرنامج** من مخاطر جديدة أو متزايدة في أي بلد. وأعرب الأعضاء عن قلقهم من تذبذب شراكات **البرنامج** في الصومال.

66- وأكدت الأمانة للمجلس أنها ملتزمة بتحسين الاتصال معه. ورداً على تساؤل عن توزيع الأغذية في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب، ذكَّرت الأمانة بأن **البرنامج** علّق في 5 يناير/كانون الثاني 2010 برامج التغذية التكميلية والتغذية المؤسسية في أفقوي حفاظاً على أمن الموظفين، ولكنه واصل رصد الحالة هناك. وعرض **البرنامج** تدريب المنظمات غير الحكومية الشريكة في الصومال على اتباع الإجراءات المحددة بهدف تكوين مجموعة أساسية من المنظمات العاملة في إطار علاقات الشراكة. على أن حالة عدم الاستقرار السائدة في الصومال والثقافة القبلية تعني أنه لن يكون بمقدور جميع المنظمات العمل في كل أنحاء الصومال، وهو ما يتطلب من **البرنامج** تغيير شركائه.

67- وقدَّم المفتش العام، حسب الوعد الذي قطعه خلال الدورة العادية الأولى لعام 2011، تحديثاً إلى المجلس عن تقريره الأخير عن الصومال. وبعد النظر في الوثائق المقدَّمة من فريق الرصد المعني بالصومال، خلص المفتش العام إلى عدم ارتكاب أي مخالفات من جانب أي موظف أو بائع أو شريك متعاون. على أن ثمة قصور في النظام، وطرحت توصيات لمعالجة ذلك.

تقارير التقييم

تقرير التقييم السنوي لعام 2010، ورد الإدارة عليه (2011/EB.A/16)

68- قدمت مديرة مكتب التقييم عرضا عاما موجزا عن تقرير التقييم السنوي لعام 2010 الذي ركز على قضايا التشغيل المستخلصة من تقييمات الحوافظ القطرية، وتقييمات العمليات، وتقييمات والأثر. وأعادت التأكيد على أداء **البرنامج** القوي في مجال الإغاثة وشدد على التغذية المدرسية كنشاط رئيسي، مع التحذير في نفس الوقت من أن التغذية المدرسية لا يمكنها وحدها إحراز نتائج في مجال التعليم أو التغذية أو تحويل القيمة. وقد أظهرت التقييمات وجود نقص في الغذاء مقابل العمل، وذلك بصفة رئيسية نتيجة لنقص التمويل. وقالت إن برامج التغذية تكافح من أجل إظهار نتائج بسبب غموض الأهداف وصغر النطاق. وتتعلق النتائج المشتركة الرئيسية الثلاث بالحاجة إلى إقامة علاقات تآزر مع الشركاء وفي داخل **البرنامج**؛ وبخطر توسيع نطاق الأنشطة أكثر مما ينبغي بما يؤدي إلى أثر سيء على الفعالية؛ وبضعف في نظم الرصد.

69- وعرضت الأمانة وضع تنفيذ توصيات تقرير التقييم السنوي لعام 2009. فقد نفذت التدابير المتخذة بشأن توصيات ثلاث، كما نفذت بصفة جزئية التدابير المتخذة بشأن التوصية الرابعة، وهي تحسين الرصد. وقد لخصت في تقرير منفصل تدابير المتابعة فيما يتعلق بجميع توصيات التقييم. وفيما يتعلق بتوصيات تقرير التقييم السنوي لعام 2010، فإن العمل جار من أجل تحسين الإبلاغ عن نتائج مستوى الحصائل، وتوسيع نطاق التآزر مع الشركاء، وتحسين الرصد، وزيادة الفعالية بصفة عامة، ولا سيما فيما يتعلق بالبرامج الخاصة بالتغذية.

70- وأعرب المجلس عن قلقه فيما يتعلق بمستوى نقص تمويل البرامج الذي أبرزته التقييمات. وطلب تقديم إيضاحات بشأن الشروع في برامج بدون تمويل مؤكد وكيفية تحديد الأولويات؛ وشجع على إجراء مشاورات مع الحكومات المضيفة. وينبغي فيما قيل التشديد على كيفية قياس النتائج في مجال التغذية بصفة خاصة بما في ذلك تحسين المؤشرات. وأعرب المجلس عن اهتمام بأداة **البرنامج** المؤسسية الجديدة للرصد والتقييم (COMET)، وكيفية معالجتها بعض التحديات في مجال الرصد. وكان هناك قلق بشأن توفير الموارد من أجل إجراء عدد كاف من التقييمات. وقيل إن نجاح التغذية المدرسية عامل مشجع، وإنه ينبغي التركيز على التدابير الخاصة بمعالجة التوصيات الأربع الواردة في التقرير.

71- وقدمت مديرة مكتب التقييم معلومات عن التقييمات المقررة بالنسبة للسنوات القادمة، وأشارت إلى أن العينة التي سيتناولها التقرير في السنة المقبلة لن تكون ذات طابع تمثيلي بالقدر المنشود بسبب الموارد المحدودة المخصصة للتقييم. وتم الاتفاق على أنه ينبغي وجود عدد أكبر من الخبراء الاستشاريين في مجال التقييم من البلدان النامية وتحقيق مزيد من التوازن بين الجنسين بينهم.

72- وأكدت الأمانة للمجلس أنها تعمل على تحسين الإبلاغ النوعي عن تنفيذ التوصيات. وقالت إن التقييمات تمخضت عن دروس تمت الاستفادة منها بالفعل ويجري تطبيقها عند تصميم المشروعات والبرامج في الوقت الذي ينصب فيه تركيز أشد على قضايا التمويل وتحديد الأولويات. ويتعين في حالات الطوارئ أن تستند التدابير المتخذة إلى الاحتياجات بدلا من أن توجهها المشروعات. ولكن الأنشطة الإنمائية ذات التصميم الجيد والآثار طويلة الأجل تجتذب التمويل حيث يقدم **البرنامج** مزايا نسبية وحيث تكون المشروعات متكاملة تماما مع الخطط الوطنية. وأعرب عن الأمل في أن تظهر التقييمات حدوث تحسينات في مجال تصميم البرامج في غضون سنتين أو ثلاث سنوات. وأفيد بأن الأداة المؤسسية للرصد والتقييم تجري تجربتها في عدد من البلدان بحسب التمويل، وإنها ستنشر في سنة 2012 بحيث تتيح دمج البيانات على نحو أفضل من أجل دعم مؤشرات الأداء.

تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لدور البرنامج في الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، ورد الإدارة عليه (2011/EB.A/17)

73- لاحظت مديرة مكتب التقييم أن التقييم الذي يهدف إلى المساهمة في التعلم من أجل تمكين المكاتب القطرية من التحول إلى نُهج المساعدة الغذائية قد ركَّز على مساهمة **البرنامج** في الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان. وقالت مديرة مكتب التقييم إن المبادئ الرئيسية الأربعة لشبكات الأمان الفعالة المنبثقة عن التقييم هي كفاية المساعدة وحُسن توقيت تقديمها وإمكانية التنبؤ بها واستدامتها؛ وتقتضي هذه المبادئ استهدافاً ملائماً، وعلاقات تآزر بين مختلف الشركاء، وتكاملاً مع النُظم الوطنية. ولاحظ التقييم الحاجة إلى تعزيز التوجيه والتدريب من بناء قدرة **البرنامج** في مجال عمليات شبكات الأمان، ولا سيما في ظل ازدياد دور **البرنامج** في تقديم المشورة ووضع السياسات عند العمل على دمج شبكات الأمان المرتبطة بالغذاء في النُظم الوطنية. وأضافت مديرة مكتب التقييم أن نموذج التمويل المستخدم في **البرنامج** يؤثر على جودة عمله في توفير شبكات الأمان إذا ما تعارض مع توقيت التحويلات الغذائية وإمكانية التنبؤ بها.

74- ورحَّب الأعضاء بالتقرير، وسلطوا الضوء على ملاءمة شبكات الأمان لعمل **البرنامج**، واستعداد الأمانة للاستجابة فوراً للتوصيات. وحث أعضاء المجلس على توخي الوضوح في المصطلحات لمواءمة نُهج **البرنامج** مع عمل الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى، ووضع أُطر واضحة للإدارة، وإجراء بحوث لتعزيز قاعدة المعرفة في **البرنامج** وتقييم الأثر للوقوف على ما أحرز من تقدم. واقترح العديد من الأعضاء على **البرنامج** استخدام مزاياه النسبية لتحقيق نتائج طيبة، وذلك مثلاً من خلال مساعدة الحكومات على صياغة السياسات، وتنمية القدرات، وتيسير التعاون بين بلدان الجنوب. ولوحظت الحاجة إلى نُهج مستدامة استدامة كاملة بما يتفق مع الأولويات والنُظم الوطنية من أجل تمكين المستفيدين من تحقيق الاكتفاء الذاتي والنهوض بمستوى معيشتهم. وأشار العديد من الأعضاء إلى أن التقييم قد وفَّر بيانات نوعية سليمة، وأوصوا بتقديم المزيد من المعلومات الكمِّية عند تقييمات شبكات الأمان في المستقبل. وأشار أعضاء المجلس أيضاً إلى ما تتسم به التغذية المدرسية وطرائق التحويلات النقدية من قيمة خاصة في سياق شبكات الأمان، ونبهوا إلى الحاجة إلى توجيهها بدقة من أجل ضمان تغطية الأشخاص المناسبين، وأهمية اشتراك الحكومات في التخطيط لتحقيق ذلك. وأشار المجلس إلى الحاجة إلى تمويل مستدام، وأوصى **البرنامج** بأن يضع مجموعات من التدخلات المناسبة لسياقات معيَّنة.

75- ورداً على ذلك، أشارت مديرة مكتب التقييم إلى أنه بالرغم من أن تقرير التقييم الكامل يتضمن بيانات أكثر تفصيلا فقد استند التقييم بشكل سليم إلى بيانات نوعية بما يتفق مع هدف تحديد الدروس المستفادة من أجل ترسيخ نُهج شبكات الأمان في **البرنامج**. وتعهدت الأمانة بالتعاون التام مع الحكومات، والاستفادة من المزايا النسبية **للبرنامج**، واستخدام نماذج التغذية المدرسية في تصميم المشروعات عند الاقتضاء. وقالت إن التقييم يستخدم التعاريف العملية استناداً إلى الأعمال السابقة التي أجرتها وحدة السياسات في **البرنامج**، وأنه يسترشد بالتعاريف المستخدمة في المجتمع الدولي على النطاق الأوسع، ولكن الأمانة أشارت إلى أنها تتطلع إلى تحسين المصطلحات التي ستستخدم في سياسات **البرنامج** المقبلة. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أن التكامل مع النُظم الوطنية سيكون مفيداً في إتاحة مصادر جديدة للتمويل؛ وأضافت أن **البرنامج** سيستخدم على أية حال نظامه الخاص بالتمويل ذي الأولوية حسب الاقتضاء.

76- وأضافت المديرة التنفيذية أن **البرنامج** يعمل على دمج الأدوات الفردية في نُهج متسقة وأن هناك تعاوناً جارياً مع منظمات مثل منظمة العمل الدولية لتحديد القضايا التي تنطوي عليها نُهج شبكات الأمان.

العروض الإقليمية

77- قدم **المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى** عرضا عاما عن العمليات الثماني والعشرين التي نفذها **البرنامج** في 15 عشر بلدا في فترة تتسم بالقلاقل السياسية في سياق ارتفاع أسعار الأغذية. وقد ارتكزت معظم العمليات على شراكات بغية تثبيت الإمدادات الغذائية، وتعزيز النهج التغذوية والصحية، وتطوير شبكات الأمان الاجتماعية؛ ويجري استخدام طرائق التحويلات النقدية والقسائم بنجاح. ومن بين إنجازات **البرنامج** نظام القسائم الغذائية في المناطق الحضرية من الأرض الفلسطينية المحتلة الذي أدى إلى تحسين الأمن الغذائي، ونهج رائد يتضمن تزويد السكان المشردين على الحدود الليبية مع مصر وتونس بوجبات مطبوخة ساعدت على الحد من التوترات. وهناك تحديات كثيرة في معالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن **البرنامج** يخطط بالفعل لمرحلة الإنعاش مع التركيز على توفير العمالة للشباب وتمكين النساء. أما في أماكن أخرى من الإقليم، فيجري إنشاء شبكات أمان غذائية في أذربيجان، ويجري التعاون مع حكومة الجمهورية العربية السورية بشأن التغذية المدرسية، ويجري في الأردن تنفيذ جمع البيانات من أجل أنشطة الأمن الغذائي. وأعرب المدير الإقليمي عن شكره لجميع الجهات المانحة على دعمها، ولكنه لاحظ ضرورة تقديم مزيد من الدعم الكبير للعمليات في المستقبل العاجل.

78- واسترعى **المدير الإقليمي لآسيا** الانتباه إلى آثار ارتفاع أسعار الأغذية في هذا الإقليم، كما في باكستان على سبيل المثال حيث يوجد نقص في القمح عقب الفيضانات ويلجأ كثير من الناس إلى ممارسات غير مستدامة للتصدي. وقال إن استجابات **البرنامج** يعيقها في كثير من الحالات نقص التمويل. وقد أثبتت آليات تحويل النقد والقسائم والمنح النقدية نجاحها في تعزيز الأمن الغذائي المستدام في أرجاء الإقليم؛ ويجري استخدام منتجات غذائية ابتكارية جديدة مثل الأرز المقوى والأغذية الجاهزة للاستعمال لمعالجة النقص في المغذيات الدقيقة وسوء التغذية المزمن. وقال إن عمليات تسليم المسؤولية للحكومات كانت ناجحة في بنغلاديش، حيث يقوم **البرنامج** حاليا بتقديم الدعم التقني فقط إلى أكبر برامج شبكات الأمان التابعة للحكومة في مساعدة الأسر الضعيفة، وكذلك في بوتان حيث تعهدت الحكومة بتولي المسؤولية عن التغذية المدرسية بحلول عام 2018. ومن بين المناطق المعرضة للمخاطر جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لأن إمدادات الأغذية المحلية في سبيلها إلى النفاد. وقد تفاوض **البرنامج** من أجل تحسين ظروف التشغيل، وسيشرع في عملية للطوارئ في أبريل/نيسان – ولكن ثمة حاجة عاجلة إلى التمويل. وفي أفغانستان يمثل انعدام الأمن الغذائي مشكلة متزايدة، ويصل إجهاد الموظفين إلى مستويات مرتفعة على نحو لا يحتمل؛ ويجري تنقيح العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، ولكن نقص التمويل يمثل قيدا يعتد به. وشكر المدير الإقليمي بحرارة المساهمين على الموارد المقدمة.

79- وذكّر **المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي** المجلس بالثلاثين مليون طفل الذين يعانون من سوء التغذية في إقليم يتميز بالضعف المزمن وانعدام المساواة والكوارث الطبيعية، وفيه تترك أسعار الأغذية المرتفعة آثارا على الصحة والتغذية، وبخاصة بين السكان الأصليين. وقال إن **البرنامج** يعطي الأولوية لتقديم الدعم للحكومات في إنشاء نظم للحماية الاجتماعية، ولكن ما زالت هناك فجوات كبرى. وقد أصبحت الصناديق الاستئمانية مصدرا رئيسيا للتمويل بالنسبة للعمليات المنفذة في الإقليم، ويدخل **البرنامج** في شراكات للتوسع في أنشطته التغذوية ودعم صغار المزارعين عن طريق الشراء من أجل التقدم، وذلك بهدف زيادة كمية الأغذية المنتجة في الإقليم. وقال إن **البرنامج** يعمل على إيجاد دور لنفسه كعامل حفز على وضع استراتيجيات وقائية فعالة من حيث التكلفة فيما يتعلق بقضايا الجوع والتغذية وتغير المناخ، ولكن هناك نقصا في التمويل، ونافذة الفرص المتاحة للاستثمار الفعال بسبيلها إلى الإغلاق؛ وإن أحد العوامل الملحوظة في

مشكلات الجوع الإقليمية انخفاض مستوى التحويلات المالية من المهاجرين. ويتعين على **البرنامج** إذن دعم الحكومات في تخطيط وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية للسنوات القادمة.

80- وحيا المجلس تحية حارة السيد Pedro Medrano الذي يغادر وظيفته كمدير إقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأثنى بصفة خاصة على نهجه الرائدة في مجال التعاون مع الحكومات والتزامه الثابت بمساعدة الجائعين خلال مدة تعيينه لست سنوات. وقيل إن السيد Medrano سيستمر في العمل كمدير لمكتب الاتصال في نيويورك.

81- وأشار **المدير الإقليمي لشرق ووسط أفريقيا** إلى أن عمليات **البرنامج** في تلك المناطق تمثل 25 في المائة من جميع عمليات **البرنامج**، ولاحظ في هذا الصدد أن ثمة عملا يجري القيام به لوضع نهج إقليمي أكثر تنسيقا لتحديد الاحتياجات ومواءمة عمل **البرنامج** مع توقعات الحكومات والشركاء. وتتضمن القضايا الرئيسية جعل مخاطر الجوع عنصرا في إدارة الكوارث، وإيجاد حلول لنقص التغذية، وترشيد نظم إمدادات وتسليم الأغذية بغية نقل الأغذية من مناطق الفائض إلى مناطق النقص، ودعم مبادرات بناء السلام. وقال إن **البرنامج** يعتزم استخدام أدوات ملائمة لكل حالة على حدة مثل تحويلات النقد والقسائم بهدف تعزيز فعالية العمليات من حيث التكلفة؛ وإن الشركاء والجهات المانحة يشتركون في المناقشات. ومن الشواغل العاجلة في الإقليم الجفاف الحاد وفشل المحاصيل في القرن الأفريقي الذي يعتزم من أجله تنفيذ استجابات قصيرة الأجل وطويلة الأجل؛ وارتفاع أسعار الأغذية نتيجة لأسباب من بينها حظر التصدير المفروض على الذرة في بعض البلدان. وقال إن أمن الموظفين في ظل اتساع نطاق الاضطراب والعنف السياسيين أدى مباشرة إلى تعليق العمليات في إثيوبيا والصومال. والوضع في الصومال مثير للقلق بصفة خاصة نظرا لاستهداف العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وهو ما يؤدي إلى رحيل أغلبية الشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية.

82- وقدم **المدير الإقليمي لغرب أفريقيا** تقريرا عن الإقليم حيث يوجد 10 ملايين طفل دون الخامسة مصابون بالتقزم، و3 ملايين طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. وقال إن كثيرا من البلدان تسعى إلى الوقاية من نقص التغذية خلال فترة الألف يوم الحاسمة بداية من الحمل إلى سن السنتين، وهي أولوية بالنسبة **للبرنامج**. ويجري الترويج لاستخدام الأغذية المخلوطة المقواة والمحسنة والأغذية التكميلية الجاهزة للاستعمال في جميع العمليات حيثما كان ذلك ملائما. وتعد أزمات كوت ديفوار وليبيا وارتفاع أسعار الأغذية والوضع بعد الجفاف في منطقة الساحل الشواغل الأكثر إلحاحا. وقد أدى الوضع في كوت ديفوار إلى نزوح مئات الآلاف من السكان، وما زال الوضع الأمني غير قابل للتنبؤ؛ ويقوم **البرنامج** بتنفيذ خطط للطوارئ. وفي النيجر وتشاد تزيد عودة المهاجرين من الجماهيرية العربية الليبية من سوء ضعف المجتمعات المحلية التي تعاني بالفعل من نقص زراعي حاد. وقد ارتفعت أسعار القمح، والذرة، والوقود ارتفاعا حادا، وهي تؤثر على البلدان بطول ساحل غرب أفريقيا، ولا سيما غينيا، وليبيريا، وموريتانيا. وفي سنة 2010 نفذ **البرنامج** برامج للنقد والقسائم في بوركينا فاسو، والنيجر، والسنغال، وسيراليون، وهو يستعد لعمل ذلك في كوت ديفوار، وغامبيا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليبيريا، وموريتانيا. وتقوم عدة بلدان في الإقليم بتنفيذ الشراء من أجل التقدم. ويركز **البرنامج** على تنمية القدرات في الإقليم بتعاون وثيق مع الهيئات الإقليمية. وأعلن المدير أن السلطات القضائية في تشاد رخصت مرتين مؤخرا بالاستيلاء على أموال **للبرنامج** يبلغ مجموعها 1.24 مليون دولار أمريكي في انتهاك لامتيازات المنظمة وحصاناتها؛ وواجهت منظمات أخرى أوضاعا مماثلة. وقد أخطرت الحكومة بأنه سيجري النظر في اتخاذ تدابير بما في ذلك تعليق العمليات.

83- وأفاد **المدير الإقليمي للجنوب الأفريقي** بأن الإقليم ما زال يعاني من اجتماع خطر انعدام الأمن الغذائي، وضعف قدرة الحكومة، وارتفاع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. وقال إن تعميم الوعي بالمخاطر في البرنامج في الإقليم أولوية عليا بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي؛ وإن ظاهرة النينيا سبب للقلق في الإقليم، ولا سيما في ليسوتو وملاوي وناميبيا؛ وإن **البرنامج** يرصد الوضع مع منظمة الأغذية والزراعة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقال إن **البرنامج**

يقدم المساعدة الغذائية لتقوية شبكات الأمان الوطنية في عدة بلدان؛ وإن ارتفاع أسعار الأغذية والوقود سبب للقلق أيضا نظرا لأن الأسعار ارتفعت بنسبة تتراوح فيما بين 8 و15 في المائة عنها في سنة 2010، كما أن التطورات السياسية تبعث بدورها على القلق في مدغشقر وزمبابوي، وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن الغذائي. وقد زاد استخدام التحويلات النقدية والقسائم زيادة كبيرة بينما يعد الشراء من أجل التقدم أداة مستدامة لمكافحة الجوع. وأحرزت استراتيجيات تسليم المسؤولية مزيدا من التقدم، وبخاصة في ملاوي وموزمبيق وسوازيلاند.

84- وقدم **المدير الإقليمي للسودان** تقريرا عما حدث مؤخرا من تدهور الظروف في أبيي وكادقلي وحولهما، حيث أدت الصدامات إلى تشرد آلاف السكان وتسببت في كابوس لوجستي بالنسبة لوكالات المعونة. وقال إن **البرنامج** يستجيب بقدر استطاعته للاحتياجات الإنسانية الملحة بالاشتراك مع اليونيسف، وإن المجلس سيوافى بأحدث المعلومات. وهناك أيضا قلاقل في جنوب السودان الذي سيصبح دولة منفصلة في 9 يوليو/تموز 2011، فالقتال الدائر فيما بين القبائل وأنشطة الميليشيات يؤدي أيضا إلى نزوح السكان الذي يزداد سوءا بسبب الأحوال المناخية التي تعرقل النقل. وقد أصبح الغذاء شحيحا بينما ارتفعت أسعار الوقود ارتفاعا كبيرا. ومن المقدر أن مليون شخص إضافي قد يحتاجون إلى المعونة في الفصل القادم على الأقل. أما فيما يتعلق بالجانب الإيجابي، فقد استمر التحقق من هوية المستفيدين باستخدام السمات الحيوية الذي بدأ في يونيو/حزيران 2010 ، وينبغي إنجازه بحلول نهاية 2011. وتشير البيانات الأولية المستمدة من عملية التحقق في المخيمات إلى أن الأعداد الفعلية للمستفيدين تقل كثيرا عنها في الإحصاءات السابقة. وقد بدأ برنامج القسائم، وسيتم الوصول إلى الأعداد المستهدفة للمستفيدين بحلول أوائل 2012؛ وكانت المشروعات الرائدة ناجحة رغم شيء من المقاومة. وتم بدون تكاليف يتحملها **البرنامج** إدخال مشروع للائتمان الصغير لصالح المزارعين وذلك بالتعاون مع المصارف وصناديق التمويل السودانية.

85- وأعرب المجلس عن تقديره للعروض العامة المقدمة. ولاحظت الأمانة في ردها على تعليقات المجلس وأسئلته أن المكاتب الإقليمية بصفة عامة تتطابق مع التجمعات الإقليمية الفرعية وأن البلدان في إقليم ما تواجه بصفة عامة تواجه قضايا متشابهة في مجال الجوع، وتسعى إلى دعم مماثل من **البرنامج**. وفيما يتعلق بالصومال، فقد أكد المدير على أن القيود التي تحد من إمكانية الوصول تجعل الاستجابة للاحتياجات المتزايدة إلى حد بعيد أمرا صعبا بصفة خاصة. وفيما يتعلق بالسودان، رحب المجلس بالمشروع الرائد للاستئمان الصغير؛ وقدم المدير مزيدا من المعلومات عن المشروعات، وأضاف قائلا إن اللوجستيات ما زالت هي التحدي الرئيسي.

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

مشاريع البرامج القطرية – هندوراس 200240 (2012-2016) (2011/EB.A/18)

86- أشارت الأمانة إلى أن البرنامج القطري يركز على المجال الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الذي يتأثر بالفقر المزمن وعدم استقرار أنماط الطقس التي تحد إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة. وقالت الأمانة إن البرنامج القطري يهدف إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة إنتاج المحاصيل، وسيشمل مكونات للمساعدة في تنمية القدرات لرصد مشروعات التغذية المدرسية. وسيتم الشراء المحلي في إطار مبادرة الشراء من أجل التقدم لتوفير الأغذية لما نسبته 35 في المائة من الواجبات المدرسية. ويتكامل البرنامج القطري تماماً مع السياسات الوطنية؛ ووضعت نُهج محددة لمجالات بعينها وستتحمَّل الوزارات الشريكة تكاليف اللوجستيات.

87- وأعرب المجلس عن تقديره للعرض العام، مشيراً إلى أن مشروعات البرنامج القطري في مجال الحراجة الزراعية وإدارة مستجمعات المياه وتنويع المحاصيل ستساهم بدور مهم في النُهج الإنمائية التي تمثل أولوية في بلد يعاني انعداماً مزمناً في الأمن الغذائي مثل هندوراس. ووافق أعضاء المجلس على علاقات التعاون مع الحكومة، وبخاصة التعاون في التدخلات المرتبطة بتغيُّر المناخ والغذاء مقابل العمل، ولكنه طلب معلومات إضافية عن شراكات **البرنامج**، وأوصى بزيادة الاهتمام بالتخطيط الاحترازي وإدارة المخاطر بما يتفق مع سياسة **البرنامج**. وأوصى أعضاء المجلس أيضاً بالتحقق من قوائم المستفيدين لتلافي الازدواجية ومراجعة أحجام الأسر لضمان توفير التغطية الكافية. وحث أعضاء المجلس **البرنامج** على استخدام مكونات التعليم في البرنامج القطري لزيادة عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس وتعزيز جودة التعليم. واقترح بعض أعضاء المجلس أن تشمل وثيقة البرنامج القطري ووثائق البرامج القطرية الأخرى تفاصيل أكثر عن التخطيط الاحترازي وإدارة المخاطر.

88- ورداً على ذلك، أشار المدير القطري إلى أن **البرنامج** يرتبط بعلاقة شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في مجال التغذية المدرسية ومع منظمة الأغذية والزراعة في برامج الحراجة الزراعية، ومع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في القضايا الجنسانية، ومع الحكومة في تطوير الحدائق المدرسية. وأعرب المدير القطري أيضاً عن قبوله اقتراح المجلس بشأن زيادة الرصد والتقييم؛ وأضاف أن المكتب القطري سيستعين بالمزيد من المنظمات غير الحكومية والمتطوعين المحليين لتنفيذه. وقال المدير القطري إنه يجري العمل على زيادة آليات الشراء من أجل التقدم، وإن كان لا بد من إجراء مشتريات غذائية دولية لضمان سلامة خطوط الإمدادات الغذائية. ويجري وضع خطط احترازية، ولكن دعمها يحتاج إلى المزيد من التمويل المرن. وأكدت المديرة التنفيذية مجدداً التزام **البرنامج** بتعميم عنصر إدارة المخاطر في كل وثائق البرامج القطرية، وقالت إن **البرنامج** يعكف على تحديد فئات المخاطر وتنمية القدرة على الاعتراف بالمخاطر.

89- وأعرب وزير التنمية الاجتماعية في هندوراس عن تقديره للتغذية المدرسية المقدَّمة من **البرنامج** على امتداد 15 عاماً، مشيراً إلى أن الحكومة تقدِّم حالياً 80 في المائة من الميزانية. وأثنى الوزير على الطريقة التي يوائم بها **البرنامج** عملياته مع سياسات الحكومة بشأن القضايا الاجتماعية والأمن الغذائي، وأشاد بدعمه لصغار المزارعين لتعظيم المشتريات المحلية. وأعرب الوزير أيضاً عن تقديره البالغ لعمل **البرنامج** في دعم الأمهات والأطفال وتطوير التعليم. وقال إن الحكومة تعمل على تحسين جودة التعليم، وأعرب عن تطلعه إلى تعاون مثمر مع **البرنامج** في المستقبل.

الحافظة الإقليمية لآسيا

مشاريع البرامج القطرية – بنغلاديش 200243 (2012-2016) (2011/EB.A/19)

90- قالت المديرة القطرية في بنغلاديش في عرضها لمشروع البرنامج القطري إن ما يقرب من نصف جميع الأطفال دون سن الخامسة في البلد يعانون من نقص التغذية المزمن وإن 60 مليون نسمة يعيشون دون الحد الأدنى للاستهلاك اليومي للسعرات الحرارية، وذلك رغم ما تحقق من نمو اقتصادي مثير للإعجاب منذ سنة 2000. وقد ارتفعت أسعار الأغذية ارتفاعا حادا، وهو ما أثر على أضعف السكان، ولا سيما النساء والأطفال الذين يتعرضون فعلا للمخاطر بسبب آثار تغير المناخ. ويركز البرنامج القطري على الأهداف الاستراتيجية 2 و4 و5 مع توخي الهدف العام فيما يتعلق بتحسين الأمن الغذائي والتغذية للفقراء المعدمين في الأجل الطويل. والموضوعات الرئيسية هي التقارب، والتغذية، وإقامة الشراكات، والابتكار، والتعزيز. وسيعمل **البرنامج** مع الحكومة لضمان تسليم المسؤولية على نحو تدريجي من خلال

وحدتين لدعم القدرات في الوزارات. والخطر الرئيسي الذي يتعرض له البرنامج القطري ناتج عن احتمال وقوع كوارث طبيعية كبيرة وإمكانية نقص التمويل. ومما سيخفف من قلة التمويل الاستهداف الصارم جدا وتقارب الأنشطة في نفس المجال حتى يمكن إنجاز نشاط أو نشاطين على الأقل.

91- ورحب المجلس بمشروع البرنامج القطري، وبخاصة مزجه بين الغذاء والنقد، والتركيز على الأحياء الفقيرة الحضرية، ولكنه رأى أن الخفض التدريجي كان ينبغي أن ينعكس على الإطار المنطقي، وأن قضايا الجنسين كان ينبغي أن تعالج على نحو أوضح. وأبرز المجلس أهمية إجراء البحوث المقررة على كفاءة طرائق التحويل المختلفة إلى المستفيدين وفعاليتها من حيث التكاليف، ودعا إلى توفير الأموال اللازمة. ورأى بعض الأعضاء أن البرنامج القطري كان ينبغي أن يكون أكثر طموحا بالنظر إلى التحديات الجسيمة التي تواجه **البرنامج** في بنغلاديش، وطلبوا مزيدا من المعلومات عن الأصول المجتمعية التي ورد ذكرها في الوثيقة. كما طلب مزيد من المعلومات عن تحديد الأولويات، وشراء الغذاء على الصعيد المحلي، والشراكات، والإبلاغ عن الحصائل، والجدول الزمني لتسليم المسؤولية عن التغذية المدرسية.

92- وأوضحت المديرة القطرية أنه تم إجراء تحليل شامل لتمايز الجنسين أثناء إعداد البرنامج القطري، ولكن الحدود المفروضة على عدد كلمات الوثيقة حالت دون إيراد مزيد من التفاصيل عن شؤون الجنسين. وقالت إن تعزيز دور المرأة هدف رئيسي جرى تعميمه في الأنشطة الأربعة للبرنامج القطري. ووافقت على أنه ينبغي إعطاء أولوية للأطفال الصغار جدا بقدر الإمكان. وقالت إنه سيجري السعي إلى أفضل مزج للأدوات بهدف ضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية؛ وإن البرنامج القطري يتميز بالواقعية من وجهة نظر التمويل وليس مسرفا في الطموح. ومن بين الأصول المجتمعية السدود، وقنوات الري، والحدائق المنزلية المرتفعة، والطرق. وفيما يتعلق بالشراء، تضطر بنغلاديش إلى استيراد الأرز، والحبوب البقولية، والزيت، فالمشتريات المحلية قد تكون باهظة التكلفة؛ وقد تكون الأغذية التكميلية والبقول المنتجة محليا التي تزرع على نحو متزايد في فصل الشتاء خيارين يساعدان كلاهما الاقتصاد المحلي والأغذية المحسنة. وسيكون تسليم المسؤولية عن التغذية المدرسية تدريجيا، بحيث ينخفض عدد المستفيدين من المستوى الحالي البالغ 1.2 مليون إلى 500 000 بحلول سنة 2015، ومن المقرر الإبلاغ عن الحصائل. وقالت المديرة إن التعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والتنسيق مع الوكالات الأخرى في الأمم المتحدة جزء لا يتجزأ من عمل **البرنامج** في البلد.

مشاريع البرامج القطرية – إندونيسيا 200245 (2012-2015) (2011/EB.A/20)

93- قدَّمت المديرة القطرية البرنامج القطري، مشيرة إلى أنه بالرغم من تحول إندونيسيا إلى بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا وعضويته في مجموعة العشرين فإن 87 مليون نسمة من السكان معرضون انعدام الأمن الغذائي؛ وما زال نقص التغذية يشكل تحدياً مستمراً. وقالت المديرة القطرية إن التزامات جاكرتا لعام 2009 ركزت على التحول نحو شراكات متكافئة على أساس الملكية الحكومية وتنمية القدرات. وأضافت أن الغرض من البرنامج القطري هو دعم برامج الأمن الغذائي المملوكة وطنياً على أساس أولويات ثلاث، هي رصد الأمن الغذائي وتحليله ورسم خرائطه؛ وإدارة الكوارث؛ والتغذية. وقالت إن الكوارث الطبيعية وتغيُّر المناخ وارتفاع أسعار الأغذية تشكل على الأرجح أكبر التهديدات.

94- وأعرب مندوب إندونيسيا عن التأييد للبرنامج القطري، وقال إن حكومة بلاده ملتزمة بتقاسم التكاليف طيلة مدة تنفيذ البرنامج القطري وتقديم تمويل إضافي حسب الاقتضاء.

95- وأعرب المجلس في معرض ترحيبه بمشروع البرنامج القطري عن موافقته على تركيز البرنامج القطري على تنمية القدرات على المستوى المحلي وعلى مستوى المقاطعات. وأشاد المجلس بالدور السياسي والمالي للحكومة في البرنامج القطري، وأشار إلى اتفاقه مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأثنى المجلس على **البرنامج** لعمله على تقديم

الدعم التقني للحكومة في مجالات رسم خرائط انعدام الأمن الغذائي واللوجستيات وتنسيق الاستجابة للكوارث. وطُلبت تفاصيل إضافية عن دور الحكومة في سياسات الأغذية على المستوى الرفيع، وبخاصة التغذية، ومدى ملاءمة البرنامج القطري لسياق مبادرات الشركاء الآخرين.

96- وأضاف المجلس أن **البرنامج** يعمل في تعاون وثيق مع الوزارات المركزية ويتعاون أيضاً مع السلطات على مستوى المقاطعات في ضوء المستوى الكبير من اللامركزية في هذا البلد. وفيما يتعلق بالتغذية، يتمثل أحد الأهداف في تطوير أغذية مغذية وفي نفس الوقت فحص التشريعات الوطنية المتعلقة بالأغذية. وأضاف المجلس أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص قوية؛ وأن إندونيسيا باعتبارها بلداً رئيسياً في مشروع شعاع الليزر تركز على معالجة سوء تغذية الأطفال باستخدام نموذج جديد.

مشاريع البرامج القطرية – جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 200242 (2012-2015) (2011/EB.A/21)

97- قدمت المديرة القطرية مشروع البرنامج القطري فقالت إن مشكلة التقزم في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية واسعة الانتشار وحرجة رغم النمو الاقتصادي السريع. ويتركز البرنامج القطري بصفة رئيسية إذن على صحة وتغذية الأمهات والأطفال، والوجبات المدرسية، وتقوية الأغذية. وأشارت إلى السلوك الثقافي الضار بصحة الأمهات والتأكيد المفرط على الأرز عند تفسير الأمن الغذائي. ووصفت في معرض شرحها للنطاق الجغرافي للبرنامج القطري الأدوات التي ستستخدم، وشددت على أهمية التعاون مع الوكالات الأخرى في الأمم المتحدة وشراكة مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال من أجل إنهاء جوع الأطفال.

98- ورحب المجلس بمشروع البرنامج القطري، وبصفة خاصة جوانبه الابتكارية، والتأكيد على الشراكة مع الحكومة، والتركيز على التدابير التعليمية لتحسين التغذية، ولا سيما بالنسبة للفقراء المعدمين. واسترعي الانتباه إلى الشراكات، وأطلقت نداءات لتقديم هبات سخية.

99- وأوضحت المديرة القطرية أن أحد موظفي **البرنامج** انتدب للعمل في وزارة التربية في لاو من أجل مراقبة عملية تسليم المسؤولية عن التغذية المدرسية؛ وأن **البرنامج** يقدم لحكومة لاو مساعدة تقنية في هذا الصدد. ولضمان الاستدامة والتآزر يجري استكشاف إمكانية التعاون مع الوكالات الأخرى، وذلك مثلا من أجل استخدام المحاصيل البديلة عن الأفيون وإعادة إدخال المنتجات الغذائية الأصلية مثل الحشرات كوسيلة لإثراء الوجبات المدرسية. وقالت إن ارتفاع أسعار الأغذية يجعل الشراء الإقليمي أكثر فعالية من حيث التكاليف من الشراء المحلي؛ ويجري السعي إلى مزيد من التآزر مع البرامج الأخرى مثل الشراء من أجل التقدم بغية معالجة استراتيجية شراء الأغذية.

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

تقرير موجز عن تقييم أثر التغذية المدرسية في غامبيا، ورد الإدارة عليه (2011/EB.A/24)

100- عرضت مديرة مكتب التقييم التقرير الموجز عن تقييم أثر التغذية المدرسية في غامبيا، وهو جزء من سلسلة من تقييمات أثر التغذية المدرسية سيجري التأليف بينها في تقييم سياسة التغذية المدرسية. ويمثل الأطفال الذين يتلقون الدعم 40 في المائة من جميع تلاميذ المدارس الابتدائية في البلد. وقالت إن قصور البيانات وغير ذلك من الصعوبات يجعل من الصعب الكشف عن اتجاهات واضحة رغم التحقق الدقيق على الأرض، ومن المستحيل استخلاص أي نتائج حاسمة عن

أثر التغذية المدرسية على الالتحاق، والمواظبة، وإتمام الدراسة. وقد حسنت الوجبات المدرسية من الاستهلاك اليومي للغذاء، ولكنها لم تؤد إلى أي تغيير في التنوع الغذائي. وهي تمثل تحويلا للقيمة يبلغ 12 في المائة من دخل الأسرة في حالة أضعف المجموعات، ولكن تكاليف الدراسة عوضت عن التحويل. وأدت مستويات التمويل وتعطل الإمدادات وتقاضي ثمن للوجبات من الأطفال واشتراك موظفي المدرسة في تناول الوجبات إلى الحد من توافر الغذاء وفرص وصول الأطفال إليه، ومن تحويل القيمة إلى الأسر.

101- وأفادت الأمانة بأن المكتب القطري عمل بالتوصيات الموجهة إليه في التقرير الموجز، وذلك بالتعاون مع الشركاء والهيئات. وقد اتخذت الحكومة تدابير تصحيحية للتأكد من أن الأطفال لا يحرمون من التغذية المدرسية، وقدمت للمدارس وتلاميذ المدارس منحا لمواجهة التكاليف. وتبذل الحكومة جهودا لتحسين الرصد بمساعدة من البنك الدولي.

102- وأعرب المجلس عن الأمل بشأن مستقبل التغذية المدرسية في غامبيا، غير أنه عبر عن قلقه إزاء توجه المعلمين والموظفين إلى استهلاك الوجبات الموجهة إلى الأطفال؛ وأقترح بأن يُطالب المعلمون والموظفون بدفع ثمن الوجبات، وهو ما قد يردع الاختلاس بل ويساعد على تحسين نوعية الوجبات المدرسية.

مشاريع البرامج القطرية – موريتانيا 200251 (2012-2016) (2011/EB.A/25)

103- عرض المدير القطري مشروع البرنامج القطري، مبيناً الصعوبات الاقتصادية الشديدة التي تواجه الحكومة الجديدة في موريتانيا. وقال إن البيئة تطرح أيضاً مخاطر كبيرة، من أهمها زحف الصحراء في بلد تشغل الصحراء فيه بالفعل أكثر من 80 في المائة من مساحته. وأشار إلى أن الحكومة أنشأت نظاماً طموحاً للإعانات الزراعية والغذائية، ولكن الحالة آخذة في التدهور بسبب موجات الجفاف الممتدة وارتفاع أسعار الأغذية وتدني إنتاجية الحبوب. وسوف يركز **البرنامج** على الحد من نقص التغذية بين الأطفال، وتحسين سُبل الحصول على التعليم الابتدائي، وتقليص المخاطر بين المتضررين من الصدمات المناخية المتكررة. وقال إن **البرنامج** سيرسي علاقات شراكة وثيقة مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وسيركز على تنمية القدرات. وأضاف أن البرنامج القطري يتماشى تماماً مع الأولويات الوطنية للحد من الفقر وتوسيع الخدمات الأساسية وتحسين التسيير، ويتواءم مع وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. ووجه المدير القطري شكره إلى الحكومة الموريتانية وعدد من المصارف الأفريقية والعربية المتعددة الأطراف على المساهمات التي تعهدت بها.

104- ورحَّب المجلس بمشروع البرنامج القطري وطلب المزيد من المعلومات عن الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية وتقاسم المهام المحددة إلى جانب إجراء تحليل أوضح للمشاكل الهيكلية التي يواجهها البلد. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لإدراج تقدير المخاطر والتخطيط الاحترازي في هذا البرنامج القطري، وطلبوا إدراج معلومات إضافية في المشروع النهائي للبرنامج القطري. وذكّر المجلس بالحاجة إلى مؤشرات للتقييم والمتابعة، وأضاف أنه لم ترد في البرنامج القطري أي إشارة إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

105- وأكد المدير القطري على أهمية العمل مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على الأرض، وتعهد ببذل المزيد من الجهود تحقيقاً لهذه الغاية. وقال إن **البرنامج** يتعيَّن عليه أن يكون انتقائياً في عمله وأن ينفذ الأنشطة الجاري تمويلها؛ وقال إن عدد المتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية في موريتانيا ضئيل نسبياً وأن هذه المسألة، رغم أهميتها، متروكة للحكومة. وقال إن هناك اعترافاً بأهمية أثر تغيُّر المناخ.

106- وأعلن وزير الأمن الغذائي الموريتاني أن الحكومة في صدد إعداد استراتيجية محدَّثة وأن البرنامج القطري يتماشى معها. وقال إن الحكومة تبذل جهوداً لمكافحة الجوع، ووجه شكره **للبرنامج** على ما يقدمه من دعم في ذلك العمل.

مشاريع البرامج القطرية – غانا 200247 (2012-2016) (WFP/EB.A/2011/26)

107- عرض المدير القطري في غانا وثيقة مشروع البرنامج القطري التي ترتكز على نتائج وتوصيات التقييمات والتقديرات المستخلصة من أنشطة **البرنامج** السابقة في غانا. وقال إن البرنامج القطري سيستهدف أكثر المقاطعات معاناة لانعدام الأمن الغذائي وأشدها ضعفا في المناطق الأفقر الثلاث في البلد وذلك عن طريق التغذية المدرسية ومكونات التغذية الرامية إلى بناء القدرات الحكومية وتعزيز سبل عيش المجتمعات المحلية وقدرتها على مقاومة صدمات المناخ. وسينصب التركيز بصفة خاصة على تعزيز الملكية الوطنية عن طريق تسليم المسؤولية بطريقة عملية مع العمل في الوقت نفسه على بناء شراكات مع الحكومة، والأمم المتحدة، والوكالات الأخرى، وزيادة المشتريات المحلية بما في ذلك من خلال الشراء من أجل التقدم. وقال إن الاستراتيجية المتصورة في البرنامج القطري تغطي بصفة رئيسية النشاط المتعلق بالتغذية المدرسية الذي يقتضي من **البرنامج** توفير وجبات مدرسية ليومين في الأسبوع، ومن الحكومة توفير الوجبات في الأيام الثلاثة المتبقية.

108- وقال المدير إن البرنامج القطري يتمشى مع الخطط والأولويات الإنمائية في غانا، والاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية/العالمية والاستراتيجيات الإنمائية للجهات المانحة، ومع المجالات المواضيعية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2012-2016) وهي: الأمن الغذائي والتغذية؛ والتنمية البشرية والقدرة الإنتاجية على تحسين الخدمات الاجتماعية؛ والبيئة المستدامة. ويتركز البرنامج القطري من الناحية الجغرافية على الأقاليم المحرومة الثلاثة من بين أقاليم غانا العشرة؛ وترمي الأنشطة إلى مساعدة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في تلك الأقاليم.

109- واعترف المجلس بأهمية البرنامج القطري بالنسبة للوضع في غانا، وأثنى على الدور القيادي الذي يضطلع به **البرنامج** في تعزيز قضايا التغذية في البلد، ولاحظ أهمية اتباع استراتيجية فعالة بالنسبة لتسليم المسؤولية عن التغذية المدرسية. وطلب بعض الأعضاء أن تتضمن الوثيقة النهائية للبرنامج القطري مزيدا من التفاصيل عن الأنشطة الحكومية في مجال تنمية القدرات بما في ذلك على المستوى الإقليمي، وذلك بالنظر إلى سياسة الحكومة في مجال تحقيق اللامركزية. ولاحظوا فائدة الربط بين التغذية المدرسية وبين الشراء من أجل التقدم، وطلبوا سماع المزيد عن خطط **البرنامج** الاحترازية الرامية إلى التعامل مع أوجه النقص في الأغذية المنتجة محليا وإدارة أي مخاطر أخرى. وأكد الأعضاء على الحاجة إلى التزام حكومي قوي بتقليل الفوارق الاجتماعية الاقتصادية بين أقاليم غانا التي أصبحت مؤخرا بلدا متوسط الدخل. وقيل إن من المحتمل أن يكون لاكتشاف الاحتياطيات النفطية مؤخرا مع بدء عمليات استخراجها في أواخر سنة 2010 آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني.

110- ورد المدير القطري بقوله إن تنمية القدرات بالنسبة للتغذية المدرسية تتضمن مساعدة الحكومة على وضع وجبات مغذية على نحو متسق واستهداف المناطق المحتاجة إليها دون غيرها. وقال إن **البرنامج** سينشئ أيضا روابط بين برامج التغذية المدرسية وبين صغار المزارعين. وقال إن اكتشاف البترول لن يؤدي من تلقاء نفسه إلى الرخاء والرفاه الاجتماعي، وقد لا يجلب فوائد عاجلة لأفقر السكان، وسيرصد **البرنامج** الوضع في تطوره. وفي هذه الإثناء ما زالت الحكومة في حاجة إلى الدعم الخارجي للتعامل مع الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وقال إن المزيد من التفاصيل بشأن النقاط التي أثارها الأعضاء – مثل التزام الحكومة بمعالجة نمو الفجوة الإنمائية بين الأقاليم الشمالية والجنوبية في غانا، وإدارة **البرنامج** للطوارئ والمخاطر – ستعكس في الوثيقة النهائية للبرنامج القطري.

مشاريع البرامج القطرية – السنغال 200249 (2012-2016) (WFP/EB.A/2011/27)

111- عرض المدير القطري في السنغال مشروع مكتبه لوثيقة البرنامج القطري التي أعدت بتعاون وثيق مع الحكومة، ووكالات أخرى في الأمم المتحدة، وشركاء آخرين. وقال إن المشروع يتمشى مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة للفترة من 2011 إلى 2015 التي يستند إليها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة من 2012 إلى 2016. وستركز مكونات البرنامج القطري على تحسين الأمن الغذائي للأسر وتعزيز وقدرتها على مقاومة صدمات المناخ؛ وتوفير الدعم التغذوي للمجموعات الضعيفة؛ وتوفير التغذية المدرسية لتلاميذ التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي. ولن تغطي المكونات المناطق المتأثرة بالنزاع التي ستخدمها بدلا من ذلك عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش، وذلك كما أوصت بعثة تقييم البرنامج القطري وكما أوصى التقييم المستقل الذي أجري في وقت سابق للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش.

112- ولاحظ المجلس أن أهداف البرنامج القطري ومكوناته وجهاته المستهدفة تتمشى مع التحديات في السنغال. وأقر الأعضاء بصفة خاصة التركيز على الأسر الريفية، وأنشطة تقوية الأغذية التي تضطلع بها الرابطات النسائية المنتقاة في المناطق الريفية، والنهج الشامل في مجال التغذية المدرسية الذي يجمع بين مؤشرات التغذية ومؤشرات التعليم. وطلبوا أن يتضمن المشروع النهائي للبرنامج القطري المزيد عن جهود **البرنامج** من أجل تحسين نوعية التعليم حيث يعمل مع شركائه من الأمم المتحدة. كما اقترحوا أن يتضمن التقرير النهائي مزيدا من التفاصيل عن تنمية القدرات الحكومية، والمشتريات المحلية، والخطط الاحترازية في حالة حدوث فشل في الإمدادات المحلية من برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية المتوقع تنفيذه، وعلاقات **البرنامج** مع الجهات المانحة.

113- ولاحظ المدير القطري أن الوثيقة النهائية للبرنامج القطري ستتضمن تفاصيل عن مكون التعليم، وعن الشراكات بما فيها الشراكات المتعلقة بالمبادرة التي تتطور بسرعة لبرنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. وقال إن **البرنامج** يعمل مع وزارتي التعليم والزراعة لبناء التغذية المدرسية وربطها بصغار المزارعين، وذلك للمساعدة على تشجيع الأسواق.

الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية – البرنامج القطري لمالي 105830 (2008-2012) (WFP/EB.A/2011/28)

114- أفادت المديرة القطرية عند عرضها للزيادة المقترحة لميزانية البرنامج القطري لمالي بأن فريق الأمم المتحدة القطري يعد استراتيجية لحشد الموارد لصالح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2013-2017)؛ وبأن المكتب القطري **للبرنامج** قد تلقى بالفعل بعض التمويل المتعدد السنوات من أجل أنشطة التغذية المدرسية والتغذية عموما، وهو تمويل مفيد بصفة خاصة للتخطيط طويل الأجل. وقالت إن جزءا من زيادة الميزانية يرمي إلى تعزيز أمن الموظفين وتكنولوجيا المعلومات في وضع أمني متزايد السوء يحول دن تحركات الموظفين في المناطق الشمالية من البلد؛ وقد حشد التمويل على الصعيد المحلي لخمسين في المائة من هذه الأنشطة. وتتيح جهود الحكومة في مجال تحقيق اللامركزية فرصا **للبرنامج** لتوفير تنمية القدرات للحكومة والبلديات.

115- وأثنى المجلس على أنشطة **البرنامج** في مالي، وبخاصة تعزيزه للقدرات والملكية الوطنية، والشراكات الاستراتيجية، وارتفاع نسبة المشتريات المحلية، والجهود المبذولة لاستبقاء الفتيات في المدرسة، والتركيز على المجموعات الضعيفة والمناطق الريفية. وطلب الأعضاء مزيدا من التفاصيل عن تنمية القدرات الحكومية وعن شراء **البرنامج** للأغذية المقواة المنتجة محليا. وذكروا **البرنامج** بأن أدواته التغذوية يمكن أن تستخدم لمعالجة الأسباب الأساسية لنقص التغذية ولتحسين

الوضع التغذوي للمجموعات الضعيفة، ورحبوا بإيفاد خبير في التغذية المدرسية لرئاسة المكتب القطري في مالي. وأقروا الخطة الانتقالية، ولكن لاحظوا أن عشر سنوات تعد مدة طويلة للعمل نحو تسليم المسؤولية.

116- وردت المديرة القطرية فقالت إن الجهات المانحة في مالي تقدم الأموال لتنمية مزيد من قدرات الحكومة على التغذية المدرسية، وذلك لضمان التحاق الأطفال بالمدارس وبقائهم فيها. وقالت إن **البرنامج** يقوم بتنسيق فريق من الجهات المانحة لتعزيز قضايا الأمن الغذائي، كما يعزز أيضا رصد البرامج التي يدعمها **البرنامج**. وقالت إن كل الشعير والسرغوم الذي يستخدمه **البرنامج** في التغذية المدرسية في مالي يشترى محليا، بينما ينبغي تحسين نوعية الأرز المنتج محليا. كما استخدمت في البلدان المجاورة مشتريات **البرنامج** من مالي. وقد وزع البرنامج القطري مطاحن على المجموعات النسائية المتطوعة التي تدعم برنامج الوجبات المدرسية بغية خفض عبء تجهيز الشعير والسرغوم ولاستخدامها للأغراض المنزلية أيضا؛ كما روج لنشاط لتوليد الدخل في نطاق المجتمع المحلي. ورغم أن تمثيل منظمة الأغذية والزراعة يقتصر على قدرة محدودة من حيث الموظفين، فإنه يقدم المشورة في مجال أنشطة الأمن الغذائي والتغذوي عندما يستشار في ذلك. وتتولى المديرة القطرية منصب ممثل المنظمة بالإنابة منذ فبراير/شباط 2011.

العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – النيجر 200051 (WFP/EB.A/2011/29)

117- أشار نائب المدير القطري إلى أن البلد آخذ في النهوض ببطء من الأزمة الغذائية والتغذوية الشديدة التي تعرض لها في عام 2010 وتضرر منها 7 ملايين شخص، وأدت إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 30 في المائة عن متوسطها الموسمي. وفي إطار معالجة سوء التغذية الذي ينتشر على نطاق واسع وتتفاقم معدلاته بسبب الانخفاض الشديد في القدرة على الصمود، قام **البرنامج** بإجراء توسيع تدريجي لتدخلاته بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والشركاء. وتحسَّن إجمالاً الأمن الغذائي بدرجة كبيرة منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2010، ولكن الأسباب الهيكلية لم تعالج حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك فقد أسفرت الاضطرابات المدنية في كوت ديفوار المجاورة والجماهيرية العربية الليبية عن عودة أعداد هائلة من العمال المهاجرين من هذين البلدين وهبوط كبير في مستويات التحويلات المالية، وتفاقمت بالتالي حالة انعدام الأمن الغذائي في القرى المضيفة. وسوف يواصل **البرنامج** من خلال العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش معالجة سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة من العمر والنساء الحوامل والمرضعات في نفس الوقت الذي سيعزز فيه القدرة على الصمود والإنعاش في المجتمعات المحلية الأشد ضعفا. وقال نائب المدير القطري إن آفاق العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش تبشر بالخير في ضوء الموقف الداعم من الحكومة المؤقتة والاستقرار الذي تشهده الحالة السياسية في الوقت الراهن.

118- ورحَّب المجلس بالوثيقة، وأشار إلى الحاجة الملحة إلى تمكين السكان من زيادة أمنهم الغذائي واستعادة أصولهم وتعزيز قدرتهم على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل. وحث أعضاء المجلس **البرنامج** على تكوين شراكاته لبناء القدرات المحلية والوطنية من أجل تسليم المسؤولية في نهاية المطاف، وطلبوا إيضاحات بشأن حالة علاقات **البرنامج** مع الحكومة الجديدة. وأعرب الأعضاء أيضاً عن موافقتهم على تركيز الاهتمام على النساء والأطفال الضعفاء، وأوصوا بتنسيق عمل **البرنامج** مع منظمة اليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، ودمج التدخلات الصحية مع تدابير الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي. واقترح بعض الأعضاء أن يجري **البرنامج**، في ضوء ارتفاع تكلفة العملية، استعراضاً لمدى ملاءمة التغذية التكميلية الشاملة. وأوصى أعضاء المجلس أيضاً بإضافة مكون يركز على تنمية القدرات في مجال الاستجابة للطوارئ بالتنسيق مع المؤسسة الوطنية لإدارة الأزمات الغذائية. ووافق المجلس على آليات التحويلات النقدية، وأوصى بعض الأعضاء بإجراء دراسة لتحديد الحصائل والدروس المستفادة من المشاكل السابقة في عمليات توزيع الأغذية.

119- ورداً على ذلك، بيَّن نائب المدير القطري علاقات التعاون الحالية مع المنظمات الإنسانية والهياكل الوطنية، وأشار إلى أن الأمن الغذائي بات يشكل عنصراً أساسياً في برنامج الحكومة الجديدة؛ وقال إن **البرنامج** يعمل مع الحكومة لمواءمة أدواته مع الاحتياجات الوطنية. ويجري اختبار طرائق من قبيل التحويلات النقدية الواسعة النطاق، كما يجري تقييم تدخلات معالجة سوء التغذية. وأضاف أنه تم الاتفاق مع الحكومة والشركاء على نهج التغذية الشاملة؛ وسيجري الانتهاء في المستقبل القريب من دراسات الأثر الجارية بالاشتراك مع منظمة اليونيسف ومنظمة أطباء بلا حدود. وقال إن الحاجة إلى إعادة بناء القدرة على الصمود من أجل مواجهة الصدمات المقبلة تستحوذ على جانب كبير نسبياً من ميزانية العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش.

120- وأعرب الممثل الدائم للنيجر عن تقديره لعمل **البرنامج** بالنيابة عن الحكومة التي قال إنها تتطلع إلى التعاون مع **البرنامج** من أجل معالجة القضايا العامة والهيكلية وراء انعدام الأمن الغذائي في البلد. وأعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها للتحسن الكبير في الدور القيادي الذي تضطلع به الحكومة وتفانيها في توفير الإنذار المبكر ومكافحة الجوع في النيجر.

الحافظة الإقليمية لشرق ووسط أفريقيا

تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لرواندا، ورد الإدارة عليه (2011/EB.A/30)

121- قدَّمت مديرة مكتب التقييم التقرير الموجز، وقالت إن الحافظة تتفق تماماً مع أولويات الحكومة التي تتولى دوراً قيادياً واضحاً في برامج وأنشطة الأمم المتحدة في رواندا. وقالت إن مبادرة الأمم المتحدة الواحدة ساعدت أيضاً على المواءمة الاستراتيجية **للبرنامج** في البلد. ويتماشى عموماً أداء الحافظة ونتائجها مع الاحتياجات، ولا سيما في الحالات التي يشترك فيها المستفيدون في أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء من أجل إنشاء الأصول. وتسببت ثغرات التمويل واتساع النطاق الجغرافي للأنشطة في عرقلة تحقيق النتائج في بعض الحالات. وقالت مديرة مكتب التقييم إن **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سيقومان بإجراء تقييم لأثر التغذية على اللاجئين في رواندا. وأضافت أن الأصول التي أنشأها **البرنامج** من خلال أنشطة الغذاء من أجل إنشاء الأصول دعمت سُبل كسب العيش وأنه يجري حالياً تنفيذ هذا المكون من خلال الحكومة والشركاء الآخرين بدون **البرنامج**. وأفضت التغذية المدرسية إلى انخفاض في معدلات التسرب الدراسي، ولكنها لم تؤثر على معدلات الالتحاق بالدراسة المرتفعة بالفعل في رواندا. وقالت إن أنشطة التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لم يكن لها أي تأثير في زيادة التزام المرضى بالعلاج بمضادات الفيروسات الرجعية لأنهم على أية حال ملتزمون به فعلياً؛ ولم يتم رصد الزيادة في وزن المرضى ولذلك تعذر تقييمها. وأدى عدم الوضوح في أهداف أنشطة صحة وتغذية الأم والطفل إلى تعذر تقييم هذا المكون. وكشف التقييم عموماً عن ارتفاع مستوى استدامة أنشطة **البرنامج** بفضل إمساك الحكومة بزمام ملكية تلك الأنشطة والتزامها بها، وإن كانت هناك تساؤلات تتعلق بالجوانب البيئية لبعض خطط الغذاء مقابل العمل والغذاء من أجل إنشاء الأصول.

122- وأشارت الأمانة إلى موافقة الإدارة واستجابتها لتوصيات التقييم العشر التي سيعالج الكثير منها في الاستراتيجية القطرية لرواندا التي من المتوقع الانتهاء منها في سبتمبر/أيلول 2010. وقالت إن هذا التقييم يثبت قيمة عمليات التقييم في توجيه البرمجة في **البرنامج** واتخاذه لموقع استراتيجي وإدارته للمخاطر داخل البلد.

123- وأشار المجلس إلى أهمية الملكية الحكومية في ضمان نجاح البرامج واستدامتها. وأضاف أن **البرنامج** ينبغي أن يأخذ التزام الحكومة القوي وقدراتها في الاعتبار عند تحديد الأنشطة التي سيجري نقل المسؤولية عنها إلى الحكومة. واقترح الأعضاء زيادة كفاءة استخدام مؤشرات التغذية في إثبات نتائج التغذية المدرسية.

124- وأوضحت مديرة مكتب التقييم أنه سيجري فحص مؤشرات التغذية المدرسية في التقييم المقبل الذي سيجريه مكتبها لسياسة التغذية المدرسية. وقالت إن المؤشرات القائمة على التعليم المستخدمة حالياً هي المؤشرات المقبولة عالمياً في تقييم التعليم الابتدائي. وأضافت أن هناك نقصاً عاماً في المعلومات عن حالة تغذية التلاميذ على نطاق العالم، ولذلك قد يكون من المهم إجراء قياس لبعض المؤشرات المرتبطة بالتغذية في المستقبل، بما في ذلك سياسة وبرامج التغذية.

125- وأشار المدير القطري إلى أن الحكومة طلبت مؤخراً من **البرنامج** الاشتراك في نشاط مشترك للشراء من أجل التقدم. وقال إن استمرار اشتراك **البرنامج** في التغذية المدرسية يدعم الحكومة في الوقت الذي تنفذ فيه خططها الطموحة بشأن تطوير التعليم؛ وتشمل تلك الخطط بناء وتوسيع المدارس في كل أنحاء البلد والتحول من اللغة الفرنسية إلى اللغة الإنكليزية كلغة رسمية، بما في ذلك في المدارس. وأضاف أن **البرنامج** يبني قدرات التغذية المدرسية في المجتمعات المحلية عن طريق توفير الوجبات الغذائية لمدة ثلاثة أيام أسبوعياً بينما تقدم المجتمعات المحلية تلك الوجبات في اليومين الآخرين. وقال إن نجاح المجتمعات المحلية في ذلك سيكون مؤشراً في عمليات التقييم المقبلة للتغذية المدرسية في رواندا، وسوف تكون تجربة رواندا مثالاً يحتذي به الآخرون.

126- وفي الختام أشارت رئيسة المجلس إلى أن حكومة رواندا اتخذت مبادرة قوية في العملية الإنمائية للبلد وأن **البرنامج** يعمل على التكيُّف مع هذا الجانب القوي من خلال تحقيق التكامل بين جهوده وجهود الحكومة.

مشاريع البرامج القطرية – إثيوبيا 200253 (2012-2015) (WFP/EB.A/2011/31)

127- لفت المدير القطري في إثيوبيا بالإنابة الانتباه إلى اتساق البرنامج القطري مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاستراتيجية القطرية **للبرنامج**، وإلى المشاورات الموسَّعة التي أُجريت مع الحكومة وأصحاب المصلحة خلال مرحلة التخطيط. وقال إن مكونات البرنامج القطري تساهم في تحقيق جدول أعمال الحكومة للتحول عن طريق بناء القدرات في مجال إدارة مخاطر الكوارث والموارد الطبيعية، كما تشمل أنشطة الغذاء مقابل التعليم، والحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية، وتسويق الأغذية، وسُبل كسب العيش في المناطق الريفية، مع التركيز على النساء والشباب. وأضاف أنه يجري تعميم التمايز بين الجنسين في كل المكونات. وتشمل المخاطر التي يواجهها البرنامج القطري قيود الموارد وانعدام الأمن، وهي مخاطر يمكن أن تؤثر على تنفيذ المكونات؛ وسعياً نحو التغلب على تلك المخاطر، يعزز **البرنامج** تقاسم معلوماته مع المانحين مع زيادة عمله في بناء القدرات وتحسين إجراءات سلامة الموظفين.

128- وأعرب المجلس عن تقديره لهذا العرض العام، مشيراً إلى أن حيادية **البرنامج** المشهود بها وقدرته على التدخل على نطاق واسع ومقدرته اللوجستية تجعله الوكالة الأكثر فعالية في إثيوبيا من حيث التصدي لانعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن. وأعرب أعضاء المجلس عن موافقتهم على النهج التشاوري في التخطيط، وتوسيع أنشطة الشراء من أجل التقدم، ودعم البرنامج الوطني للتغذية، والتحول إلى طرائق المساعدة الغذائية. ولاحظ بعض الأعضاء أن برنامج "إدارة الموارد البيئية تمكينا للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش" (MERET) يحقق آثاراً طيبة منذ سنوات كثيرة، وأشاروا إلى أن الوقت قد حان لبحث سُبل دمج عملياته في الاستراتيجيات الوطنية بالتوازي مع تسليم المسؤولية عن مكونات البرنامج القطري إلى الحكومة في نهاية المطاف. وأشار أعضاء المجلس إلى أن النساء يستأثرن بنسبة 70 في المائة من القوة العاملة في الزراعة ولكن فرصهن محدودة في الحصول على الائتمانات والمدخلات، وحثوا **البرنامج** على ضمان دمج

القضايا الجنسانية في أنشطة تنمية القدرات. وأعرب المجلس عن موافقته على البرنامج القطري من حيث تركيزه على أشد الفئات حرماناً من الأمن الغذائي، وفرص الحصول على التعليم، والاستعداد للكوارث، والإدارة المستدامة للأراضي، وتنمية القدرات، ودعم علاج فيروس نقص المناعة البشرية، وتمكين المرأة، وشبكات الأمان، وتغذية الأطفال، وهي كلها عناصر متوائمة مع أولويات الحكومة.

129- ورداً على ذلك، وجه المدير القطري بالإنابة شكره إلى المجلس على دعمه للبرنامج القطري، ولاحظ أنه في ضوء النقص المحتمل في الموارد، يجري وضع خطط لترتيب الأولويات؛ وستجري مواءمة نشاط دعم التغذية مع استراتيجية الحكومة لمعالجة التقزم. وأضاف أن المناقشات جارية بشأن أنشطة برنامج "إدارة الموارد البيئية تمكينا للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش" بغرض تسليم المسؤولية عنها إلى برامج إدارة الموارد التابعة للحكومة حيث ستتولى المجتمعات المحلية الإمساك بزمام ملكيتها وتنفيذها.

العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – كينيا 200174 (2011/EB.A/32)

130- أفاد المدير القطري بأن أعداد اللاجئين من السودان والصومال الذين يدخلون كينيا أعلى مما كان متوقعا في الوثيقة الأصلية للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. وقال إن الحاجة إلى توسيع أحد مخيمات اللاجئين تعد أحد أكبر القيود التي تحد من توفير المساعدة، وتعد أولوية في جهود المناصرة التي يضطلع بها مجتمع المساعدة الإنسانية.

131- ورحب المجلس بالجهود التي يبذلها **البرنامج** لمساعدة اللاجئين بالإضافة إلى المجتمعات المحلية المضيفة التي تعاني بالفعل من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وبتركيز العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش على قضايا الجنسين، وبتنسيق **البرنامج** مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تسجيل الوافدين الجدد وتلبية احتياجاتهم العاجلة. وأفيد بأن أنشطة العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش تساعد على التخفيف من التوترات الاجتماعية داخل المخيمات وفيما بين اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة. وأعرب الأعضاء عن اهتمامهم بخطط **البرنامج** لتجربة التحقق من هوية المستفيدين باستخدام السمات الحيوية، واستخدام التحويلات النقدية والقسائم من أجل اللاجئين. ورغم أن من المحتمل أن يتطلب اللاجئون دعم **البرنامج** في المستقبل القريب، فإن أعضاء المجلس يشجعون على تسليم **البرنامج** تدريجيا للمسؤولية عن أنشطة المجتمعات المحلية المضيفة لحكومة كينيا. وقيل إن هناك بصفة أعم حاجة إلى توفير حلول أكثر إنسانية بالنسبة لمستقبل المقيمين في مخيمات في الأجل الطويل، والنظر في اتباع نهج جديدة من شأنها أن تكفل حياة أفضل وأكثر إنتاجية للاجئين.

132- ولاحظ المدير القطري في معرض الاستجابة للنقاط التي أثارها المجلس أن **البرنامج** يقوم بمواءمة السلة الغذائية استجابة لانتشار فقر الدم على نحو متزايد، كما أنه يلتقي بصفة منتظمة باللاجئين للتأكد من أن السلة الغذائية مقبولة من الناحية الثقافية. ولاحظ المدير القطري، فيما يتعلق بتزايد الصوماليين سيئي التغذية الوافدين مؤخرا، أنه يجري توفير غذاء كاف لجميع اللاجئين الوافدين فور تقديمهم لأنفسهم؛ وثمة برامج غذائية متخصصة تعالج جميع اللاجئين الذين يعانون من سوء التغذية. ومن شأن استخدام النقد والقسائم أن يتيح للمستفيدين مزيدا من حرية الاختيار بما في ذلك لشراء الأغذية الطازجة مثل لبن الجمال من المجتمعات الرعوية المضيفة. وقال إن المشكلات التي تواجه الإمدادات بالنسبة للسنة الماضية جعلت من المستحيل تخزين الأغذية قبل موسم الأمطار؛ وكثيرا ما اضطر **البرنامج** إلى توزيع الغذاء فور وصوله، وشجع الجهات المانحة على إنشاء آلية للوقاية من انقطاع الإمدادات. ويتعين على الحكومة توفير مزيد من الشرطة في المخيمات وإقامة مراقبة لإمكانية الوصول إلى مجمعات موظفي الأمم المتحدة.

الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – إثيوبيا 106650 (2011/EB.A/33)

133- أوضح المدير القطري بالإنابة أسباب طلب زيادة ميزانية العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لإثيوبيا. وقال إن الجفاف في القرن الأفريقي قد وصل إلى الأنحاء الشرقية والجنوبية الشرقية من البلد وأنه يؤثر بشكل خاص على المناطق الرعوية والزراعية الرعوية ومناطق المرتفعات في إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية. وقال إن ذلك هو ما دعا إلى اقتراح زيادة الحد الأقصى لعدد المستفيدين من الإغاثة الذين يزمع **البرنامج** مساعدتهم ليصل إلى 3.5 مليون شخص، وتخفيض عدد المستفيدين من برنامج شبكة الأمان الإنتاجية الذين يساعدهم **البرنامج** ليصل عددهم إلى 340 000 شخص. وقال إن الجهود المشتركة مع منظمة اليونيسف تهدف إلى تقديم تغذية تكميلية للأطفال في نفس الوقت الذي يساعد فيه **البرنامج** الحكومة الإثيوبية في جهودها لتحسين النقل.

134- ووافق المجلس على زيادة الميزانية التي تشكل استجابة مناسبة وفي الوقت المناسب لما وصف بأنه أخطر أزمة إنسانية تواجه المجتمع الدولي حاليا. وتعهدت المملكة المتحدة بتقديم مساهمة وشجعت الجهات المانحة الأخرى على الاقتداء بها، وبخاصة في ظل استمرار تدهور الحالة منذ إجراء التقييم الذي استند إليه هذا الطلب. وأعرب المجلس عن انزعاجه من انخفاض احتياطي الأمن الغذائي لحالات الطوارئ في إثيوبيا. وحث المجلس **البرنامج** على تقديم استجابات أسرع ومبتكرة أكثر والاستفادة من المجموعة الأوسع من الأدوات في المستقبل. وطلب الأعضاء إيضاحات بشأن طلب تخفيض عدد المستفيدين من برنامج شبكة الأمان الإنتاجية.

135- ووجهت الأمانة شكرها إلى المملكة المتحدة على تعهدها وشجعت أيضاً الجهات المانحة الأخرى على تقديم مساهمات من أجل الحد من الثغرات في خطوط الإمدادات. وقالت الأمانة إن عدد المستفيدين من برنامج شبكة الأمان الإنتاجية سيجري تخفيضه نظراً لقيام الحكومة بتنفيذ برنامجها الخاص لشبكات الأمان. وفيما يتعلق بمرونة استخدام الأدوات، أورد المدير القطري بالإنابة مثال المشتريات السابقة من الذرة في إقليم صومالي، ولكنه أشار إلى أن تلك التدابير تتوقف على الحالة الأمنية. وقال إنه سيجري إطلاع المجلس على آخر مستجدات الحالة في إثيوبيا؛ وسيجري الإعلان عن نتائج التقدير الحكومي الأخير بمجرد الكشف عنها. ووجهت المديرة التنفيذية شكرها بصفة شخصية إلى السلطات الإثيوبية على تعاونها الوثيق مع **البرنامج** وأعربت عن تطلعها إلى ما ستسفر عنه الاستراتيجيات المستدامة من آثار في البلد.

مسائل أخرى

تقرير عن الزيارة الميدانية التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي لجمهورية الفلبين (2011/EB.A/35)

136- قدم السفير Chen Charpentier (المكسيك) تقريرا إلى المجلس عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها إلى جمهورية الفلبين المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي. وقال إن الأمن الغذائي في الفلبين ما زال مشكلة كبرى رغم كونها بلدا متوسط الدخل من الشريحة الدنيا. وقد كشفت الزيارة الميدانية عن طرق تبذل بها وكالات الأمم المتحدة جهدا مشتركا من خلال أنشطة ابتكارية لمواجهة المشكلة. وقد أبرزت الزيارة في المقام الأول الطريقة التي ارتبط بها نشاط الأمم المتحدة ارتباطا وثيقا بالسياسات الحكومية للتنمية البشرية. واسترعى السفير الانتباه إلى قضية مساواة

الجنسين والدور المقبل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأهمية تدفقات التحويلات النقدية نحو الاستثمار من أجل التنمية. وانضم مقرر الزيارة السيد Zarei (جمهورية إيران الإسلامية) إلى السفير Chen في شكر سلطات الفلبين على تعاونها النموذجي وردد الثناء على العمل المشترك التي اضطلعت به وكالات الأمم المتحدة في البلد، فهو مصدر رضا وأمل.

137- وشكر المجلس الذين قاموا بزيارة الفلبين. وقال إن الشهادات المؤثرة التي قدمت للمجلس تدعو للتفاؤل بأن يكون التعاون الابتكاري مع الحكومات القطرية هو السبيل للتقدم في مكافحة انعدام الأمن الغذائي.

تعيين أو إعادة تعيين المدير التنفيذي

138- أطلعت رئيسة المجلس التنفيذي الأعضاءَ على الرسالة التي كانت تعتزم إرسالها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن مشاورة المجلس في عملية تعيين أو إعادة تعيين المدير التنفيذي **للبرنامج**، الذي تبدأ ولايته الجديدة اعتباراً من أبريل/نيسان 2012. وتبلغ الرسالة الأمين العام بعزم المجلس على المساهمة في عملية تعيين مفتوحة وشفافة وتطلب إليه أن يبيّن التوقيت المزمع وطريقة التشاور.

139- وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للرئيسة على مبادرتها، وعن اهتمامهم في المشاركة في المشاورات. وأعرب الكثيرون منهم عن تأييدهم لمبدأ الاستمرارية.

استبدال رئيس المجلس

140- نظراً لقرب مغادرة رئيسة المجلس، السيدة A. Van Ardenne، لروما، فقد حلّ محلها سعادة السيد James A. Harvey، العضو المناوب عن القائمة دال، وفقاً للمادة الرابعة – 2 من اللائحة الداخلية للمجلس، حيث سيتولى منصب الرئيس حتى بداية الجلسة العادية الأولى في عام 2012. كما أعيد انتخاب السيدة Harriet Spanos، كعضو مناوب للقائمة دال.

الملحق الأول

القرارات والتوصيات

اعتماد جدول الأعمال

اعتمد المجلس جدول الأعمال بصيغته المقترحة.

6 يونيو/حزيران 2011

انتخاب المناصب الشاغرة في هيئة المكتب وتعيين المقرر

عين المجلس، وفقاً للمادة الثانية عشرة من لائحته الداخلية، السيدةBeatriz Calvo Villegas (كولومبيا، القائمة جيم) مقررة للدورة السنوية لعام 2011.

6 يونيو/حزيران 2011

في 9 يونيو/حزيران، قدمت رئيسة المجلس التنفيذي، سعادة السيدة Agnes van Ardenne (هولندا، القائمة دال)، استقالتها من منصبها. ووفقاً للمادة الرابعة – 2 من اللائحة الداخلية، فقد حلّ محلها مناوبها في هيئة المكتب، سعادة السيد James A. Harvey. وانتخب المجلس السيدة Harriet Spanos كعضو مناوب للقائمة دال.

9 يونيو/حزيران 2011

وستنفذ الأمانة القرارات والتوصيات الواردة في هذا التقرير في ضوء مداولات المجلس، التي سترد نقاطها الأساسية في ملخص أعمال الدورة.

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2011/EB.A/1 ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي

أحاط المجلس علماً بعرض المديرة التنفيذية. وسترد النقاط الرئيسية للعرض بالإضافة إلى تعليقات المجلس في ملخص أعمال الدورة.

6 يونيو/حزيران 2011

التقارير السنوية

2011/EB.A/2 تقرير الأداء السنوي لعام 2010

وافق المجلس على تقرير الأداء السنوي لعام 2010 (WFP/EB.A/2011/4) مع ملاحظة أنه تضمن سجلاً شاملاً لأداء **البرنامج** في تلك السنة.

6 يونيو/حزيران 2011

قضايا السياسات

2011/EB.A/3 تحديث عن تنفيذ سياسة البرنامج بشأن القسائم والتحويلات النقدية

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تحديث عن تنفيذ سياسة **البرنامج** بشأن القسائم والتحويلات النقدية" (WFP/EB.A/2011/5-A/Rev.1) وطلب من **البرنامج** ضمان أن يستفيد تنفيذ السياسة من الخبرات وأفضل الممارسات الوطنية الموجودة.

8 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/4 وضع السياسات في البرنامج

وافق المجلس على الوثيقة "وضع السياسات في **البرنامج**" (WFP/EB.A/2011/5-B).

كما طلب المجلس أيضاً 1) بأن تعرض عليه وثائق سياسات **البرنامج** التي لها تأثير كبير على البرمجة ليوافق عليها، بما في ذلك تقدير للآثار المترتبة في الميزانية ومعلومات حول مصادر التمويل المحتملة؛ 2) وأن يجرى استعراض للسياسات الحالية التي لها تأثير كبير على البرمجة لتحديد أيها ما زال صالحا، وأيها يحتاج إلى إعادة تصنيف، وأيها ينبغي أن يوحَّد أو يحدَّث. ويُقدَّم هذا الاستعراض إلى المجلس للموافقة عليه قبل نهاية 2012، ويقدَّم له كذلك تعريف واضح لوثائق السياسات.

8 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/5 إطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "إطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير" (WFP/EB.A/2011/5-C/1) ووافق على "سياسة الكشف للدول الأعضاء عن تقارير التحقيقات" بصيغتها الواردة في الملحق الثاني لتلك الوثيقة؛ كما طلب من المفتش العام والإدارة تزويد المجلس التنفيذي باستعراض لمفهوم التفتيش ضمن هذا الإطار وعرض تحديث مقبل للسياسة في عام 2012.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2011/5-C/2 وWFP/EB.A/2011/6(A,B,C,D,E,F,G,H)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.A/2011/5-C/3 وWFP/EB.A/2011/6(A,B,C,D,E,F,G,H)/3).

7 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/6 معلومات محدّثة عن تصدي البرنامج لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

أخذ المجلس علماً بوثيقة "معلومات محدّثة عن تصدي **البرنامج** لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (WFP/EB.A/2011/5-E).

6 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/7 تغير المناخ والجوع: نحو سياسة لبرنامج الأغذية العالمي بشأن تغير المناخ

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تغير المناخ والجوع: نحو سياسة لبرنامج الأغذية العالمي بشأن تغير المناخ" (WFP/EB.A/2011/5-F).

7 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/8 تحديث عن تنفيذ سياسة التغذية المدرسية في البرنامج

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تحديث عن تنفيذ سياسة التغذية المدرسية في **البرنامج**" (WFP/EB.A/2011/5-G).

8 يونيو/حزيران 2011

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2011/EB.A/9 الكشوف المالية السنوية المراجعة لعام 2010

إن المجلس:

1) وافق على الكشوف المالية السنوية **للبرنامج** لعام 2010، مقترنة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، عملاً بالمادة الرابعة عشرة – 6 (ب) من النظام الأساسي؛

2) لاحظ استخدام 884 550 مليون دولار أمريكي من الحساب العام في عام 2010 لتمويل مدفوعات الإكراميات ولشطب الخسائر النقدية، والسلف المقدمة إلى الموظفين والمورِّدين؛

3) لاحظ أن خسائر السلع ما بعد التسليم في عام 2010 تشكل جزءاً من النفقات التشغيلية في نفس الفترة.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2011/5-C/2 وWFP/EB.A/2011/6(A,B,C,D,E,F,G,H)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.A/2011/5-C/3 وWFP/EB.A/2011/6(A,B,C,D,E,F,G,H)/3).

7 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/10 استعراض دورة خطة الإدارة

إن المجلس التنفيذي:

-1 وقد استعرض "خيارات استعراض الإطار المالي" (WFP/EB.A/2010/6-E/1) و"استعراض دورة خطة الإدارة" (WFP/EB.A/2011/6-B/1)، رغب في الانتقال من دورة خطة إدارة وميزانية لسنتين في **البرنامج** إلى خطة إدارة لثلاث سنوات مع ميزانية لسنة واحدة تتم الموافقة عليها كل سنة على أساس متجدد؛

-2 وعملاً بالمادة الخامسة عشرة من النظام الأساسي **للبرنامج**، فقد أوصى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومجلس منظمة الأغذية والزراعة، بتعديل المادة الرابعة عشرة–6 من النظام الأساسي كما يلي:

"6 - على المدير التنفيذي تقديم الوثائق التالية للمجلس التنفيذي للموافقة عليها:

(أ) ميزانية **البرنامج** لفترة السنتين السنوية، والميزانيات التكميلية التي تعد في ظروف استثنائية؛

(ب) الكشوف المالية السنوية **للبرنامج** مع تقرير المراجع الخارجي بشأنها؛

(ج) أية تقارير مالية أخرى.

عرضت هذه الوثائق أيضاً على اللجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفحصها وإبداء الملاحظات بشأنها. وتحال تقارير هاتين اللجنتين إلى المجلس."؛

-3 وطلب إلى الأمانة إحالة التوصية الواردة في الفقرة 2 من هذا القرار، والوثيقة WFP/EB.A/2011/6-B/1، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومجلس منظمة الأغذية والزراعة؛

4- وقرر، رهناً بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة على التوصية الواردة في الفقرة 2 من هذا القرار، تعديل اللائحة العامة والنظام المالي كما عُرضا في الملحق الثاني من الوثيقة WFP/EB.A/2011/6-B/1 وطلب إلى الأمانة تقديم التعديلات، عند دخولها حيز النفاذ، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومجلس منظمة الأغذية والزراعة للعلم.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2011/5-C/2 وWFP/EB.A/2011/6(A,B,C,D,E,F,G,H)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.A/2011/5-C/3 وWFP/EB.A/2011/6(A,B,C,D,E,F,G,H)/3).

7 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/11 التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في البرنامج

أحاط المجلس علماً بالوثيقة المعنونة "التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في **البرنامج**" (WFP/EB.A/2011/6-C/1).

واقترح المجلس أيضاً بأن تأخذ مجموعة العمل المشتركة المعنية باستعراض لجنة مراجعة الحسابات المسائل التي أثارها المجلس أثناء مناقشاته وأن تقدم تقريراً عن استنتاجات هذا الاستعراض وتوصياته إلى المجلس في دورته العادية الثانية في عام 2011.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2011/5-C/2 وWFP/EB.A/2011/6(A,B,C,D,E,F,G,H)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.A/2011/5-C/3 وWFP/EB.A/2011/6(A,B,C,D,E,F,G,H)/3).

7 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/12 تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي" (WFP/EB.A/2011/6-D/1 + Corr.1).

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2011/5-C/2 وWFP/EB.A/2011/6(A,B,C,D,E,F,G,H)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.A/2011/5-C/3 وWFP/EB.A/2011/6(A,B,C,D,E,F,G,H)/3).

7 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/13 تقرير المفتش العام

أحاط المجلس التنفيذي علماً بـ "تقرير المفتش العام" (WFP/EB.A/2011/6-E/1).

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2011/5-C/2 وWFP/EB.A/2011/6(A,B,C,D,E,F,G,H)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.A/2011/5-C/3 وWFP/EB.A/2011/6(A,B,C,D,E,F,G,H)/3).

7 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/14 التحديث الخامس بشأن خطة البرنامج للإدارة (2010-2011)

بعد أن نظر المجلس في "التحديث الخامس بشأن خطة **البرنامج** للإدارة (2010-2011)" (WFP/EB.A/2011/6-G/1)، أحاط علماً ببرنامج العمل المقترح بقيمة 12 مليار دولار أمريكي لفترة السنتين 2010-2011، مع استثناء أي بند يتعلق بالمتطلبات غير المنظورة.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2011/5-C/2 وWFP/EB.A/2011/6(A,B,C,D,E,F,G,H)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.A/2011/5-C/3 وWFP/EB.A/2011/6(A,B,C,D,E,F,G,H)/3).

7 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/15 تحديث عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن عمليات البرنامج في الصومال

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تحديث عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن عمليات **البرنامج** في الصومال" (WFP/EB.A/2011/6-I).

7 يونيو/حزيران 2011

تقارير التقييم

2011/EB.A/16 تقرير التقييم السنوي لعام 2010، ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علماً بـتقرير التقييم السنوي لعام 2010 (WFP/EB.A/2011/7-A) ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة WFP/EB.A/2011/7-A/Add.1، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

6 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/17 تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لدور البرنامج في الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لدور **البرنامج** في الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان" (WFP/EB.A/2011/7-B) ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة WFP/EB.A/2011/7-B/Add.1، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

8 يونيو/حزيران 2011

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

2011/EB.A/18 مشاريع البرامج القطرية – هندوراس 200240 (2012-2016)

أحاط المجلس علماً بمشروع البرنامج القطري لهندوراس 200240 (2012-2016) (WFP/EBA/2011/8/1)، الذي تبلغ متطلباته من الأغذية 134 27 طناً متريا بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 21.5 مليون دولار أمريكي، وأذن للأمانة بصياغة برنامج قطري مع مراعاة ملاحظات المجلس.

8 يونيو/حزيران 2011

الحافظة الإقليمية لآسيا

2011/EB.A/19 مشاريع البرامج القطرية – بنغلاديش 200243 (2012-2016)

إن المجلس: 1) أحاط علماً بمشروع البرنامج القطري لبنغلاديش 200243 (2012-2016) (WFP/EB.A/2011/8/5)، الذي تبلغ متطلباته من الأغذية 860 403 طناً متريا بتكلفة قدرها 214.6 مليون دولار أمريكي، وتبلغ متطلباته من النقد والقسائم 10.1 مليون دولار أمريكي، بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 338.7 مليون دولار أمريكي؛ 2) أذن للأمانة بصياغة برنامج قطري مع مراعاة ملاحظات المجلس.

8 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/20 مشاريع البرامج القطرية – إندونيسيا 200245 (2012-2015)

أحاط المجلس علماً بمشروع البرنامج القطري لإندونيسيا 200245 (2012-2015) (WFP/EB.A/2011/8/8)، الذي تبلغ متطلباته من الأغذية 586 16 طناً متريا بتكلفة قدرها 20.3 مليون دولار أمريكي، وتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 44.6 مليون دولار أمريكي، وأذن للأمانة بصياغة برنامج قطري مع مراعاة ملاحظات المجلس.

8 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/21 مشاريع البرامج القطرية – جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 200242 (2012-2015)

أحاط المجلس علماً بمشروع البرنامج القطري لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 200242 (2012–2015) (WFP/EB.A/2011/8/4)، الذي تبلغ متطلباته من الأغذية 140 37 طناً متريا بتكلفة قدرها 36.9 مليون دولار أمريكي، وتبلغ متطلباته من النقد والقسائم 1.2 مليون دولار أمريكي، بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 68.9 مليون دولار أمريكي، وأذن للأمانة صياغة برنامج قطري مع مراعاة ملاحظات المجلس.

8 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/22 البرامج القطرية- كمبوديا 200202 (2011-2016)

وافق المجلس، على أساس عدم الاعتراض، على البرنامج القطري لكمبوديا 200202 (2011–2016) (WFP/EB.A/2011/9-1) الذي تبلغ متطلباته من الأغذية 586 137 طناً متريا بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 131.9 مليون دولار أمريكي.

9 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/23 البرامج القطرية- تيمور ليشتي 200185 (2011-2013)

وافق المجلس، على أساس عدم الاعتراض، على البرنامج القطري لتيمور ليشتي 200185 (2011-2013) (WFP/EB.A/2011/9/2)، الذي تبلغ متطلباته من الأغذية 622 15 طناً متريا، بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 21.4 مليون دولار أمريكي.

9 يونيو/حزيران 2011

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

2011/EB.A/24 تقرير موجز عن تقييم أثر التغذية المدرسية في غامبيا، ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم أثر التغذية المدرسية في غامبيا" (WFP/EB.A/2011/7-D) ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة WFP/EB.A/2011/7-D/Add.1، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

8 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/25 مشاريع البرامج القطرية – موريتانيا 200251 (2012-2016)

أحاط المجلس علماً بمشروع البرنامج القطري لموريتانيا 200251 (2012-2016) (WFP/EB.A/2011/8/2)، الذي تبلغ متطلباته من الأغذية 482 58 طناً متريا بتكلفة قدرها 39 مليون دولار أمريكي، وتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 76.4 مليون دولار أمريكي، وأذن للأمانة بصياغة برنامج قطري مع مراعاة ملاحظات المجلس.

8 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/26 مشاريع البرامج القطرية – غانا 200247 (2012-2016)

أحاط المجلس علماً بمشروع البرنامج القطري لغانا 200247 (2012-2016) (WFP/EB.A/2011/8/3)، الذي تبلغ متطلباته من الأغذية 317 52 طناً متريا بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 44.9 مليون دولار أمريكي، وأذن للأمانة بصياغة برنامج قطري مع مراعاة ملاحظات المجلس.

9 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/27 مشاريع البرامج القطرية – السنغال 200249 (2012-2016)

أحاط المجلس علماً بمشروع البرنامج القطري للسنغال 200249 (2012- 2016) (WFP/EB.A/2011/8/6)، الذي تبلغ متطلباته من الأغذية 867 65 طناً متريا بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 73.7 مليون دولار أمريكي، وأذن للأمانة بصياغة برنامج قطري مع مراعاة ملاحظات المجلس.

9 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/28 الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية – البرنامج القطري لمالي 105830 (2008-2012)

وافق المجلس على زيادة قدرها 22.4 مليون دولار أمريكي في ميزانية البرنامج القطري لمالي 105830(2008-2012) (WFP/EB.A/2011/10-A).

9 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/29 العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – النيجر 200051

وافق المجلس على العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقترحة في النيجر 200051 "إنقاذ الأرواح والحد من سوء التغذية وحماية سبل كسب العيش لدى الفئات الضعيفة من السكان" (WFP/EB.A/2011/10-B/2).

9 يونيو/حزيران 2011

الحافظة الإقليمية لشرق ووسط أفريقيا

2011/EB.A/30 تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لرواندا ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لرواندا" (WFP/EB.A/2011/7-E) ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة WFP/EB.A/2011/7-E/Add.1، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

9 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/31 مشاريع البرامج القطرية – إثيوبيا 200253 (2012-2015)

أحاط المجلس علماً بمشروع البرنامج القطري لإثيوبيا 200253 (2012-2015) (WFP/EB.A/2011/8/7)، الذي تبلغ متطلباته من الأغذية 020 319 طناً متريا بتكلفة قدرها 155 مليون دولار أمريكي، وتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 307 ملايين دولار أمريكي، وأذن للأمانة بصياغة برنامج قطري مع مراعاة ملاحظات المجلس.

9 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/32 العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – كينيا 200174

وافق المجلس على العملية الممتدة المقترحة للإغاثة والإنعاش في كينيا 200174 "تقديم المساعدة الغذائية للاجئين" (WFP/EB.A/2011/10-B/1 + Corr.1).

9 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/33 الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – إثيوبيا 106650

وافق المجلس على زيادة قدرها 34.2 مليون دولار أمريكي في ميزانية العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في إثيوبيا 106650 "التصدي للأزمات الإنسانية وتعزيز المرونة تجاه انعدام الأمن الغذائي" (WFP/EB.A/2011/10-C).

9 يونيو/حزيران 2011

2011/EB.A/34 البرامج القطرية- جمهورية تنزانيا المتحدة 200200 (2011-2015)

وافق المجلس، على أساس عدم الاعتراض، على البرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة 200200 (2011-2015) (WFP/EB.A/2011/9/3)، الذي تبلغ متطلباته من الأغذية 995 239 طناً متريا، بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 175 مليون دولار أمريكي. وتمثل هذه الوثيقة الملحق الرابع من وثيقة البرنامج القطري المشترك.

9 يونيو/حزيران 2011

مسائل أخرى

2011/EB.A/35 تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي لجمهورية الفلبين

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي لجمهورية الفلبين" (WFP/EB.A/2011/15 + Corr.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

9 يونيو/حزيران 2011

ملخص أعمال المجلس التنفيذي

2011/EB.A/36 ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2011

وافق المجلس على "مشروع ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2011"، وسترد النسخة النهائية منه في الوثيقة WFP/EB.1/2011/16.

9 يونيو/حزيران 2011

الملحق الثاني

جدول الأعمال

1- ***اعتماد جدول الأعمال*** *(للموافقة)*

2- *انتخاب المناصب الشاغرة في هيئة المكتب وتعيين المقرر*

3- ***ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي***

4- ***التقارير السنوية***

- تقرير الأداء السنوي لعام 2010 *(للموافقة)*

5- ***قضايا السياسات***

(أ) معلومات محدثة عن تنفيذ سياسة التحويلات النقدية والقسائم في **البرنامج** *(للعلم)*

(ب) وضع السياسات في **البرنامج** *(للموافقة)*

(ج) إطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير *(للموافقة)*

(د) حلول **البرنامج** المستدامة لجوع السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن: حالة استراتيجية تسليم المسؤوليات *(للعلم)* (**سُحبت الوثيقة**)

(ه) معلومات محدثة عن تصدي **البرنامج** لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز *(للعلم)*

(و) تغير المناخ والجوع: نحو سياسة لبرنامج الأغذية العالمي بشأن تغير المناخ *(للعلم)*

(ز) تحديث عن تنفيذ سياسة التغذية المدرسية في **البرنامج** *(للعلم)*

6- ***مسائل الموارد والمالية والميزانية***

(أ) الحسابات السنوية المراجعة، 2010 *(للموافقة)*

(ب) استعراض دورة خطة الإدارة *(للموافقة)*

(ج) التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات *(للنظر)*

(د) تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي *(للنظر)*

(ه) تقرير المفتش العام *(للنظر)*

(و) تقدير قيمة شبكة برنامج الأغذية العالمي ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 *(للعلم)*

(ز) التحديث الخامس بشأن خطة **البرنامج** للإدارة (2010-2011) *(للعلم)*

(ح) تقرير المدير التنفيذي بشأن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان 12-4 و13-4 (ز) من اللائحة العامة) *(للعلم)*

(ط) تحديث عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن عمليات **البرنامج** في الصومال *(للعلم)*

7- ***تقارير التقييم***

(أ) تقرير التقييم السنوي لعام 2010، ورد الإدارة عليه *(للنظر)*

(ب) تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لشبكات الحماية الاجتماعية والأمان الاجتماعي، ورد الإدارة عليه *(للنظر)*

(ج) تقرير موجز عن تقييم أثر دعم البرنامج للتغذية المدرسية في كوت ديفوار ورد الإدارة عليه *(للعلم)*

(د) تقرير موجز عن تقييم أثر التغذية المدرسية في غامبيا، ورد الإدارة عليه *(للنظر)*

(ه) تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لرواندا ورد الإدارة عليه *(للنظر)*

(و) حالة تنفيذ توصيات التقييم *(للعلم)*

المسائل التشغيلية

8- ***مشاريع البرامج القطرية*** *(للنظر)*

- بنغلاديش 200243
- إثيوبيا 200253
- غانا 200247
- هندوراس 200240
- إندونيسيا 200245
- جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 200242
- موريتانيا 200251
- السنغال 200249

9- ***البرامج القطرية*** *(للموافقة على أساس عدم الاعتراض)*

- كمبوديا 200202
- تيمور ليشتي 200185
- جمهورية تنزانيا المتحدة 200200

10- ***المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها***

(أ) الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية

- البرنامج القطري لمالي 105830

(ب) العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش

- كينيا 200174
- النيجر 200051

(ج) الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش

- إثيوبيا 106650

11- ***تقارير المدير التنفيذي عن المسائل التشغيلية*** *(للعلم)*

(أ) المشروعات الإنمائية التي وافق عليها المدير التنفيذي (1 يوليو/تموز–31 ديسمبر/كانون الأول 2010)

- إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 200141
- جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 200129
- ليسوتو 200199

(ب) الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية التي وافق عليها المدير التنفيذي (1 يوليو/تموز–31 ديسمبر/كانون الأول 2010)

(ج) العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي وافق عليها المدير التنفيذي
(1 يوليو/تموز–31 ديسمبر/كانون الأول 2010)

- بنغلاديش 200142
- تشاد 200059
- مدغشقر 200065
- نيبال 200136
- طاجيكستان 200122

(د) الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي وافق عليها المدير التنفيذي
(1 يوليو/تموز – 31 ديسمبر/كانون الأول 2010)

(ه) تقرير بشأن استخدام حساب الاستجابة العاجلة للفترة (1 يناير/كانون الثاني-31 ديسمبر/كانون الأول 2010)

12- ***المسائل التنظيمية والإجرائية***

- برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2011-2012) *(للعلم)*

13- ***مسائل التسيير والإدارة***

(أ) تقرير عن خسائر ما بعد التسليم للفترة 1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 *(للعلم)*

(ب) معلومات محدثة عن مشتريات **البرنامج** من الأغذية *(للعلم)*

(ج) تقرير إحصائي عن تشكيل ملاك الموظفين الدوليين والفئات العليا في برنامج الأغذية العالمي *(للعلم)*

(د) دراسة عن استخدام الاستشاريين في **البرنامج** *(للعلم)*

(ه) التقرير الأمني **للبرنامج** *(للعلم)*

(و) تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل برنامج الأغذية العالمي – خطة عمل *(للعلم)*

14- ***ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2011*** *(للموافقة)*

15- ***مسائل أخرى***

- تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي لجمهورية الفلبين *(للعلم)*

16- ***التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة***